الجمهـورية الجـزائرية الديمقـراطية الشعـبية
وزارة التعلـيم العالي و البحـث العلـمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنـوان المذكرة

الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: الاقتصاد الدولي

إعداد الطلاب :
- جليل مصباح
- رابح جمعون

إشراف :
أ.د. رضا يونس بوعصيدة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
رضا يونس بوعصيدة	استاذ التعليم العالي	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر قسم (ب)	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021 - 1443/1442 هـ

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم
التسيير

استمارة ابداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الأستاذ/ الدكتور: ...رضا يونس بوعصيدة.....

المشرف على الطلبة الآتية أسماؤهم:

1- ...مصباح جليل.....

2- ...جمعوني رابح.....

تخصص: ...إقتصاد دولي...

أقر بأن مذكرة الماستر التي أشرف عليها والموسومة بـ:

.....الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير
.....القطاع الصناعي في الجزائر.....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، وأجيز طبع وتسليم المذكرة للتقييم.

Université 20 Août 1955
SKIKDA

توقيع المشرف	توقيع الطالب الثاني	توقيع الطالب الاول
2022/06/...26	2022/06/...26	2022/06/...26
أ.د. يونس بوعصيدة رضا	.....	.....

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب: جمعون رابح .....

تاريخ الميلاد 1981/03/08 ب القوني .....

عنوان الاقامة: حي براسول عبد العزيز القل سكيكدة .....

القسم: العلوم الاقتصادية .....

التخصص: مراقبة صارمة وولي .....

رقم التسجيل: 200163044 64 .....

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر .....

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: رضا يونس بوعصيدة .....

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع

جمعون رابح

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب: ....مصباح جليل.....

تاريخ الميلاد ....1980/06/10.... بـــ الخل.....

عنوان الاقامة: ....بوالنخرة بلدية أولاد عطية ولاية سكيكدة.....

القسم: ....العلوم الاقتصادية.....

التخصص: ....اقتصاد دولي.....

رقم التسجيل: ....200629180.....

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

....الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر.....

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: ....رضا يونس بوعصيدة.....

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع

جليل مصباح

2022 جوان 26

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء :

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة، إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى من أوصانا الله بهما و قال: و بالوالدين إحسانا، إلى الوالد رحمه الله و اسكنه فسيح جناته، إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها، التي لا تستطيع كل الكلمات أن تعطيهما حقهما.

إلى من شدّ بأزري و منحني الثقة في النفس و القوّة و العزيمة، زوجتي الكريمة إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي، أخي و أختي إلى من آنسني في دراستي و شاركني همومي إلى صديقي جليل و عصام و محمد

إلى من علمني حرفا صرت له عبدا، إلى جميع أساتذتي

إلى من لم يحضرني ذكره أو سها عنه القلم

أهدي جهدي المتواضع هذا

إهداء

إلى أبي العزيز رحمه الله

إلى أمي الغالية رعاها الله

إلى من تقاسمني حلاوة العيش ومتاعب الحياة، زوجتي

إلى ثمرة فؤادي وفلدة كبدي سيرين، آدم، محمد

إلى من تربيت بينهم وقضيت معهم أحلى الأوقات إخوتي، وأخواتي

إلى من آنسني في دراستي و شاركني همومي إلى صديقي وزميلي رابح.

إلى اصدقائي كمال وأحمد و طارق و يوسف

إلى من لم يحضرني ذكره أو سها عنه القلم

جليل

جزيل الشكر له جل وعلا الذي أنعم علينا بنعمة العلم وله الحمد أن وفقنا في إنجاز هذا البحث المتواضع، وما التوفيق إلا بالله العلي العظيم، عليه نتوكل وبه نستعين وإليه ننيب.

وخالص الشكر لأستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور: رضا يونس بوعصيدة، لما تحمله من عبء الإشراف والتوجيه بملاحظاته وإرشاداته التي أفادتنا في إتمام هذا البحث.

كما لاننسى أن نتقدم أيضا بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث.

وإلى كل من ساهم وساعد في إعداد وإكمال هذا العمل المتواضع.

ملخص

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وإبراز الدور الذي يلعبه في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر وتستمد دراستنا أهميتها من أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق قيمة مضافة عالية تعمل على زيادة الناتج الإجمالي عن طريق زيادة الإنتاج وبالتالي تقليل الواردات، وكذلك أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية وتطوير القطاع الصناعي، ولقد طرحنا سؤالا في البداية وهو كالتالي هل تساهم الإستثمارات اللأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر؟ واتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة عن الإشكالية، وقد قسمنا بحثنا إلى فصلين وقد درسنا في الفصل الأول الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القطاع الصناعي، حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل للإستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد ركزنا على بعض التجارب الناجحة للدول النامية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر كالتجربة الكورية والتجربة الماليزية و الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دورالإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمبحث الثاني كان تحت عنوان واقع القطاع الصناعي في الجزائر، وخلصت النتائج إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي خارج المحروقات يعتبر ضئيل جدا بسبب ماواجهه من عراقيل كثيرة مما لم يسمح للصناعة بالتطور في الجزائر، ونجاح الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي مرهون بالحوكمة الجيدة و مكافحة الفساد المالي والإداري والقضاء على البيروقراطية وتسهيل الإجراءات وتفعيل دور الحكومة الإلكترونية للقضاء على الوساطة ولزيادة سرعة إتمام المعاملات.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي؛ الإستثمار الأجنبي المباشر؛ الجزائر؛ مناخ الإستثمار؛ قانون الإستثمار

Abstract: This study aims investigating the issue of direct foreign investment and to highlight the role it plays in the development of the industrial sector in Algeria. To study gets significance from the importance of the industrial sector and its role in adding value.to this end, we raised the following question: Do foreign direct investments contribute to the development of the industrial sector in Algeria? We followed the descriptive and analytical approach to answer the problem. We divided our research into two chapters. In chapter one , we studied explored the literature related to direct foreign investment and the development of the industrial sector. In the first section of this chapter, we included an introduction to direct foreign investment. In the second section, however, we focused on some successful experiences of developing countries in attracting foreign direct investment such as the Korean, the Malaysian. In the second chapter, we discussed the role of foreign direct investment in the development of the industrial sector. In the first section of this chapter, we covered the real status of direct foreign investment in Algeria. The second section covered the real statues of the industrial sector in Algeria.

The results revealed that direct foreign investment in the industrial sector outside of hydrocarbons is very small because of the many obstacles it faced . This did not allow the industry to develop in Algeria, and the success of direct foreign investment in developing the industrial sector depends on good governance, combating financial and administrative corruption, eliminating bureaucracy, facilitating procedures and activating the role of e-government to eliminate mediation and to increase the speed of completion of transactions.

Keywords: Industrial Sector; Direct Foreign Investment; Algeria; Investment Climate; Investment Law

فهرس المحتويات

العـــــنـــــــوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القطاع الصناعي	
تمهيد	05
المبحث الأول: مدخل للإستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر	06
الفرع الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشرو أهميته	06
الفرع الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	11
الفرع الأول: من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له	11
الفرع الثاني: تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الهدف	12
الفرع الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة وشبكات القيمة العالمية	13
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار ومحدداته	16
الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار	16
الفرع الثاني: محددات مناخ الاستثمار	17
المبحث الثاني: بعض التجارب الناجحة للدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطوير القطاع الصناعي	21
المطلب الأول: تجربة كوريا الجنوبية	21
المطلب الثاني : التجربة الماليزية	25
المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة	28

الفرع الأول: الدراسات السابقة	28
الفرع الثاني: القيمة العلمية المضافة	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني :دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	
تمهيد	32
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	33
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	33
الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر	33
الفرع الثاني : الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر	38
المطلب الثاني : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر	42
الفرع الأول : تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	42
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	44
المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	49
الفرع الأول: مؤشر مدركات الفساد	49
الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي	51
الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال	53
المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	57
المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري وأهم الإصلاحات المتعاقبة عليه	57
الفرع الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري	57
الفرع الثاني: الإصلاحات المتعاقبة على القطاع الصناعي	62
المطلب الثاني: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال استقطاب الاستثمارات الصناعية	66
الفرع الأول: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في استقطاب الاستثمارات الصناعية	66
الفرع الثاني: أهم الاستثمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر	68
المطلب الثالث: خصائص وسبل تطوير القطاع الصناعي الجزائري	71
الفرع الأول: خصائص القطاع الصناعي	71
الفرع الثاني: سبل تطوير القطاع الصناعي الجزائري	75
خلاصة الفصل الثاني	82
خاتمة عامة	84
قائمة المصادر والمراجع	88

قائمة الجداول

العناوين	الصفحة
الجدول رقم1:تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2020)	42
الجدول رقم 2:التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	44
الجدول رقم 3: توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة(2013-2017)	47
الجدول رقم 4: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017	48
الجدول رقم5:تطور ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2012-2021)	49
الجدول رقم 6:درجة مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة	49
الجدول رقم 7:تطور المؤشرات العالمية للحوكمة في الجزائر للفترة 2012-2018	52
الجدول رقم 8: تطور موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2015-2020	53
الجدول رقم 9: ترتيب ونتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لدول الجزائر والمغرب وتونس والإمارات(2019-2020)	56
الجدول 10:الصادرات خارج المحروقات (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	58
الجدول 11: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010 - 2018: (الوحدة: مليار دولار أمريكي).	59
الجدول رقم 12: أهم الموارد الطبيعية المتواجدة في الجزائر	67

قائمة الأشكال

العناوين	الصفحة
الشكل رقم 1: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2000-2020)	42
الشكل رقم 2:التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2017)	45
الشكل رقم 3: يمثل مناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	46
الشكل رقم 4: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010 - 2018 الوحدة: مليار دولار أمريكي	60

قائمة المختصرات

IMF:International Monetary Fund

WTO : World Trade Organization

UNCTAD : United Nation Conference For Trade and Development

AAPI: Agence d'Appui et de Promotion des Investissements

CNI : Conseil national de l'investissement

ANDI : Agence Nationale de Développement des Investissements

مقدمة عامة

مقدمة عامة

لقد تزايد دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، حيث أصبحت جميع دول العالم تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، وخاصة الدول النامية التي تحاول الارتقاء باقتصادياتها محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة العراقيل والحواجز، ومنحها الضمانات والحوافز لتسهيل قدومها ودخولها السوق المحلي، وفي هذا السياق تسعى الجزائر إلى اتخاذ التدابير اللازمة ومنح المزايا والضمانات القانونية التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق المحلي وذلك بإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار وبعث الهياكل والأجهزة لتطويره وتنميته.

ومن جهة أخرى يعتبر القطاع الصناعي من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحتل مكانة هامة ضمن اقتصاديات الدول، ويشكل أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي ترتكز عليها جميع النشاطات الأخرى للحصول على حاجاتها من المعدات والآلات والأجهزة وتحقيق التطور والتقدم لما تقدمه من وسائل حديثة لعمليات الإنتاج .

وقد اهتمت الجزائر اهتماما كبيرا من خلال عدة إصلاحات وسياسات هدفت إلى إنشاء وتطوير النسيج الصناعي الذي يمكن الاقتصاد الوطني من الخروج من تبعيته للمحروقات.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي الجزائري قامت الجزائر باستقطاب المزيد من الاستثمارات نحو هذا القطاع المهم وذلك من خلال صياغة القوانين الداعمة له، وتهيئة مناخ الاعمال المناسب للمستثمر الأجنبي لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-إشكالية الدراسة

وبناء على ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة على السؤال التالي:

هل تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ؟

✓ الأسئلة الفرعية

وللإجابة على هذا التساؤل يتوجب أولا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهو واقع القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر ؟
2. ماهو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
3. ماهو تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا في الإشكالية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. نتوقع نمو متواصل لقطاع الصناعة في الجزائر في السنوات القادمة.
2. بذلت الجزائر جهود كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة المناخ المناسب وتقديم الضمانات ومنح الحوافز والإعفاءات.
3. للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ايجابي على تطوير القطاع الصناعي الجزائري، لمساهمته في الناتج الإجمالي المحلي وتوفير فرص حديثة للتشغيل.

3- أسباب اختيار الموضوع

- نظرا لأهمية الموضوع حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القطاع الصناعي من اهتمامات الحكومة الجزائرية خاصة مع الظروف الصعبة التي تشهدها الجزائر بسبب انهيار أسعار النفط .

- ضرورة تطوير القطاع الصناعي لتنويع الاقتصاد الوطني، والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

-ارتباط الموضوع بالتخصص في الاقتصاد الدولي

4- أهداف الدراسة

- توضيح مختلف المفاهيم التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي.
- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار السائد في الجزائر ثم مدى تأثير ذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة إبراز العلاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القطاع الصناعي الجزائري .
- بيان أهمية القطاع الصناعي في الجزائر.

5- أهمية الدراسة

إن الإجراءات التي قامت بها الجزائر في تبنيها نظام اقتصاد السوق وما تبع ذلك من رغبتها في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي حيث اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر من الطرق الهامة التي تساعد الدولة على الانفتاح على الأسواق الخارجية .

وتستمد دراستنا أهميتها من أهمية القطاع الصناعي ودوره في تحقيق قيمة مضافة عالية تعمل على زيادة الناتج الإجمالي عن طريق زيادة الإنتاج وبالتالي تقليل الواردات حيث سيكون هناك بديل محلي مما يقلل الطلب على النقد الأجنبي وتقليل العجز في الميزان التجاري وتحسين قيمة الدينار الجزائري، وكذلك أهمية

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية بصفة عامة وتطوير القطاع الصناعي الذي هو محو دراستنا بصفة خاصة.

6-منهج الدراسة

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي، في الجانب النظري عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي للإحصائيات من خلال تحليل ما نقدمه من دراسة تطبيقية و جمع الإحصائيات من وزارة الصناعة والبنك الدولي ومختلف الهيئات المحلية والدولية.

7- صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث مايلي:

- قلة المراجع والدراسات التطبيقية.
- صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية وخاصة في الجانب المتعلق بالقطاع الصناعي.
- ضيق الوقت وبذل جهد أكبر من أجل الإلمام الكافي بالمعطيات.

8- محتوى الدراسة

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول : جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القطاع الصناعي، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى بعض التجارب الناجحة للدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطوير القطاع الصناعي، في حين تضمن المبحث الثالث الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة .

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل تحت عنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير القطاع الصناعي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والمبحث الثاني كان تحت عنوان واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القطاع الصناعي

تمهيد الفصل الأول

تعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحالي محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين الإقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو دولا، ولا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

و لقد تزايدت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية حيث يمثل أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي و يلعب دورا مهما في التنمية الإقتصادية للدول النامية و الناشئة و حتى البلدان المتقدمة و يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و كذا الرفاهية برفع الإنتاج وامتصاص البطالة إلى جانب أدوار أخرى، لذا نهدف من خلال هذا الفصل الى عرض أهم المفاهيم الأساسية لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر و ذكر بعض التجارب الناجحة، وذلك بتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: بعض التجارب الناجحة للدول النامية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطوير القطاع الصناعي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة.

المبحث الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر

حظي موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر كثيرا من الإهتمام منذ مدة طويلة، حيث تناولت العديد من الأدبيات الإقتصادية دوافعه ومحدداته منذ ظهور الفكر الكلاسيكي، ومازال التنظير مستمرا بسبب ظهور متغيرات جديدة على نحو مستمر نتيجة للتغير في الأوضاع الإقتصادية العالمية على الدوام، و فيما يلي سنتطرق إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

أولا– مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تضمن الأدب الإقتصادي الجديد من التعاريف العلمية لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

1. تعريف صندوق النقد الدولي(IFM)[1]: لقد عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[2].
2. تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO)[3] فقد عرفت الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأم) أموالا انتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها[4].
3. تعريف البنك الفرنسي: يعرف البنك الفرنسي الإستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية: [5]

- ملك بالخارج لوحدة انتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.
- تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الانتاجية تعطى للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10% .

---

[1] international Monetary Fund

[2] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تعتيميه، ديوان المطبوعات، الجامعية، ط2، الجزائر 2005، ص 251.

[3] World Trade Organization

[4] عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، منشورات اكيلي الحقوقية، ط1، عمان، 2014، ص 3

[5] عبد الكريم كاتي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حين العصرية، ط1، لبنان، 2013، ص 41.

- القروض و التسبيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكوين الرابطة بين المقر الرئيس للشركة الأم و الفرع[1].

4- تعريف المشرع الجزائري للإستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني):

يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01- 10 المؤرخ في 3 يوليو 2001.

والمتضمن قانون المناجم، الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية[2].

5- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): [3]

الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة انتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)[4].

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في تعريفها للإستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح[5].

ثانيا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، فهو يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتبرز أهمية ودور الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مايلي:

[1] عبد الكريم كاكي، الإستثمار الأجنبي المباشروالتنافسية الدولية، مكتبة حين العصرية، ط1، لبنان، 2013، ص1 .

[2] المرجع نفسه، ص42 .

[3] United Nations Conference on trade and development

[4] علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الواحد و الثلاثون، 2004، ص 4.

[5] حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشروغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية-دراسة مقارنة (تركيا،كوريا الجنوبية،مصر)، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2015، ص ص20-21 .

1. إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
2. انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي ترتبط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة انتاجية و كفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة[1].
3. لا يقوم الإستثمار الأجنبي المباشر بتوسيع قواعده في الدول المضيفة إلا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية و الفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه[2].
4. تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تسريع عملية الخصخصة إذ من خلالها يتم اندفاع الشركات الأجنبية للقيام بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة وفقا لشروط تفاوض محددة بموجب برامج الخصخصة، أو بتجسيد عمليات الإندماج والتملك بشرط أن تكون برامج الخصخصة فعالة وشفافة .
5. يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى خلق فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية، و بالتالي المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، كما أن استقدام الإستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا للظواهر غير صحية (هجرة الأدمغة و رؤوس الأموال) هذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال و رؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج.
6. تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تمثل في توافر العديد من السلع الإستهلاكية الجديدة الصنع، و بأسعار أقل نسبيا، و هذا ما يزيد من رفاهية اقتصادية و ارتقاء أذواق المستهلكين و تطوير أنماطهم الإستهلاكية[3].

7.لا يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر سوى أداة لتحويل النقد الأجنبي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف سد فجوة النقد الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، و إنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي و ذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقة من الخارج تتمثل في المعدات و الآلات اللازمة لإقامة الإستثمار و ما يضاهيها من الخيرات الفنية، و الادارية، و التنظيمية ... و التي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق النمو.

---

[1] أميرة حسب الله، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) دار الجامعة، الأسكندرية، مصر، 2015، ص 20- 21.

[2] محمد عبد العزيز، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2005، ص 31-35.

[3] مريم خشي، تقييم، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصر في الجزائري دراسة حالة اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقصادية، فرع نقود و مالية، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد صومري،2015-2016 ص 27-29.

و ينبغي الإشارة إلى أن هذه المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر التي ذكرناها آنفا ليست دائمة أو مطلقة بل ربما تتحول إلى أثار سلبية في غياب الضوابط الموجهة و التي تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تساهم و تعجل في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و الخروج من زاوية النمو البطيء و التبعية[1]

الفرع الثاني: دور الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر إحدى بدائل تمويل التنمية الإقتصادية في الدول النامية بمواجهة ضعف مصادر التمويل الخارجي الأخرى من جهة وضعف الإدخار من جهة أخرى وعموما للإستثمار الأجنبي المباشر أدوار أخرى تميزه عن غيره يمكن حصرها فيما يلي:

1. انخفاض حدة المنافسة في السعر و الجودة في الدولة المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف[2].
2. المرونة في اختيار أدوات الإستثمار، نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمداخل، حيث أن التحدي النوعي و الجغرافي لأدوات الإستثمار يؤدي إلى توزيع المداخل، و تقليل تأثيرها على عوائد المستثمرين.
3. الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله و خيراته في الدول المتقدمة إلا بعد دراسات معمقة عن جدوى اقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة[3].
4. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل، العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تتسم بالتعقيد، حيث تتوقف قدرة الإستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر ايجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار، ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة اقتناء أو الإندماج في مؤسسة قائمة، إلا أن الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر على إعادة التوزيع القطاعي للعمل و على نوعية انتاجيته، وليس الحجم الإجمالي للعمل ضمن اقتصاد ما.
5. يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية، إذ لا يترتب عنه أية التزامات بالدفع على عاتق الدولة، كما يتميز عن كل القروض التجارية والمساعدات الإئتمانية الرسمية التي أصبحت شديدة الشروط، في أن

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره ص 33-35.

[2] بلقاسم دواح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر 3، 2009 – 2010 ص ص 4-5.

[3] بوقليع نوال، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإنفتاح الإقتصادي خلال الفترة 1991 – 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علوم التسيير، تخصص التسيير، جامعة الجزائر3، 2019.

تحويل الأرباح المترتبة عليه ترتبط بمدى النجاح التي تحققه المشروعات المحولة عن طريق الإستثمار بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات المرتبطة بها.

6. يعمل على ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات، و كذلك تسيير الادارة و المشاركة في وضع الإستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة[1].

[1] حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2011، ص 78.

المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تقسيمات أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب عدة معايير يمكننا تقسيمها على النحو التالي:

الفرع الأول: من منظور الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر والدول المستقبلة له

هناك العديد من التصنيفات لأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المتلقية للإستثمارات.

أولا- من وجهة نظر الدول المصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر (المستثمرين)

يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع هي:

1. **الإستثمار الأفقي:** ويهدف هذا النوع إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض انتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، حيث ينشىء المستثمر في بلد أجنبي أنشطة مماثلة كما يقوم به في بلده الأم. وهو الإستثمار في جميع الفروع التي تنتج سلعاً مماثلة للشركة الأم هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية أو للتغلب على بعض العوامل كالحواجز الجمركية، وتكاليف النقل التي تؤثر في القدرة التنافسية للصادرات، ويفضل المستثمرون تكرار جميع مراحل الإنتاج في الموقع المستهدف.
2. **الإستثمار العمودي:** ويكون بإنشاء نشاط مغاير لكنه مرتبط بالنشاط الرئيسي للمستثمر في بلده الأم مثل استحواذ شركة ما على شركة أجنبية تمدها بقطع الغيار أو المواد الخام اللازمة لنشاطها الرئيسي، وهو إستثمار في مختلف مراحل تصميم وإنتاج وتسويق منتجاتها من خلال تنفيذ الإنتاج في دول مختلفة وبواسطة شركات تابعة، وذلك من أجل الاستفادة، وعندما تكون الأنشطة ذات القيمة المضافة للشركة الأم مطبقة مرحلة بمرحلة بطريقة عمودية في البلد المضيف يكون الإستثمار عموديا.

3- **الإستثمار المختلط:** وهو قيام شركة أو مستثمر بإنشاء نشاط ليس له علاقة بالنشاط الرئيسي في بلده الأم إذ يدخل المستثمر مجالا جديدا ليس له سابق تجربة فيه، وعادة ما يكون ذلك في صورة مشاركة مع شركات أجنبية تعمل بالفعل في هذه المجالات الجديدة على المستثمر.

ثانيا- من وجهة نظر الدول المتلقية له:

فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة أشكال رئيسية حسب الهدف وهي:

1. الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.
2. الإستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.
3. الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.[1]

[1] بلال لوعيل، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الإستثمارات العربية البيئية مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013- 2014، ص 19.

الفرع الثاني: تقسيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الهدف

ويمكن تقسيم أشكالها على النحو التالي: [1]

1- **الإستثمار المشترك:** وهو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وهمي والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في رأس المال المشروع أو رأس المال كله وإما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة والمعرفة أو العمل، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي الى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك.

و يرى تيرسترا (TERPSTRA) أن هذا النوع من الإستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، و يكون أحد أطرف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

2- الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا، لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط و ذلك بعد أن كانت تتردد بل و ترفض التصريح بذلك، خوفا من التبعية الإقتصادية.

وتفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الإستثمار كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كليا وتسيطر عليها كاملة، بينما تتردد الدول النامية كثيرا في قبول مثل هذه الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية، والآثار السلبية الناجمة في حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم.

3- مشروعات التجميع

يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي، و في غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات و طرق التخزين و الصيانة، و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

[1] بلال لوعيل، مرجع سبق دكره، ص ص 20-21

4- الإستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية كون التصدير يدر أرباح بعملة أجنبية، و يخفض من الواردات مما يؤدي الى زيادة ملموسة في الداخل، بالإضافة الى خلق فرصة عمل محلية، و نقل التكنولوجيا الحديثة و تطوير الإطارات الإدارية و الفنية المحلية، و يعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع ، أحيانا هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة من مما يؤدي الى فشل هذه المشروعات، و هناك أيضا عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الإستثمار.

الفرع الثالث : الإستثمارات الأجنبية المباشرة وشبكات القيمة العالمية

لقد فرضت العولمة الإقتصادية على الشركات الإقتصادية قيودا جديدة من أجل تحسين الإنتاجية، الكفاءة والميزة التنافسية. ومن بين الطرق من أجل تحقيق ذلك، يتطلب على الشركات الاقتصادية مرونة كبيرة وذلك بتقسيم عملياتها الإنتاجية والتمويل بسلع وسيطة من منتجين خارج محيطها وذلك بغرض التقليل من التكاليف وتحسين جودة السلع أو الخدمات المنتجة، فشبكات القيمة العالمية تسمح بالوصول إلى الأصول الإستراتيجية التي تقوم بتحسين العمليات الإنتاجية وكذا الوصول إلى معارف وتكنولوجيات في مناطق مختلفة من دول العالم.

وشبكات القيمة العالمية تعبر عن مجموع النشاطات الإنتاجية التي تقوم بها الشركات الاقتصادية في مواقع جغرافية مختلفة من العالم من أجل وصول السلعة (أو الخدمة) من مرحلة التصميم إلى مرحلة الإنتاج والتسويق، فهذه النشاطات تشمل عمليات البحث والتطوير،التصميم،الإنتاج و التركيب، التسويق والتوزيع، إن شبكات القيمة العالمية تكون منسقة بصفة عامة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بواسطة الإستثمارات الأجنبية في دول مختلفة. ففي اغلب الأوقات، الشركات المتعددة الجنسيات تنفذ وتنسق مجموع العمليات الإنتاجية بواسطة فروعها في الخارج.[1]

فمصطلح " شبكة القيمة العالمية" الذي أصبح شائع الإستعمال بعد إدخاله في الاقتصاد من طرف بورتر، يوضح في إطار جزئي أو تسييري للاقتصاد لهذا النموذج مختلف المراحل الإنتاجية المتتالية من المادة الأولية إلى السلعة النهائية التي تصل إلى المستهلك .... كما نعلم أن في تحليل شبكات القيمة العالمية، مختلف المراحل الإنتاجية الوطنية أو العالمية لا تحتوي على نفس مستوى القيمة، فبعض المراحل المكثفة تكنولوجيا و التي تتطلب يد عاملة مؤهلة تحقق قيمة مضافة عالية وأرباح كبيرة، ومراحل أخرى تتطلب يد عاملة قليلة الكفاءة وتكنولوجيات شائعة و بالتالي تحقق قيمة

[1] رضا يونس بوعصيدة، الإنتاج الدولي والشركات المتعددة الجنسيات ، دار ألفا للوثائق، ط1، الجزائر، قسنطينة، 2021، ص37

مضافة وأرباح محدودة، فالشركات المتعددة الجنسيات للدول المتطورة غالبا ما تحتفظ بالنشاطات الإنتاجية ذات القيمة المضافة الكبيرة في البلد الأم أو دولة متطورة أخرى، بالرغم من ملاحظة تطور بطيء في صالح الدول الناشئة في هذا المجال، فالشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتغيير موقع نشاطاتها الإقتصادية ذات القيمة المضافة المنخفضة نحو الدول النامية أين تكون تكاليف اليد العاملة مثلا رخيصة".

اندماج الدول النامية في شبكات القيمة المضافة

في ظل العولمة الإقتصادية، الوصول إلى الأسواق يتطلب الإندماج في شبكات القيمة العالمية، فالاندماج في شبكات القيمة العالمية يعتبر أقصر طريق من أجل الوصول إلى السوق العالمي، فالصناعات العالمية تمنح فرص عديدة للدول النامية إذ قامت هذه الأخيرة بتطوير علاقات اقتصادية مع الشركات المتعددة الجنسيات للدول المتطورة وحتى الناشئة وذلك بهدف تحسين قاعدتها الاقتصادية، فالإندماج في شبكات القيمة العالمية للإنتاج سيسمح بجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وتحسين إيرادات الدولة (ضرائب، رسوم، ...الخ)، كما أنه سيسمح هذا أيضا بتطوير فرص التعلم واقتناء المعارف العلمية والتكنولوجيات.

إن الشيء الذي يمكن ملاحظته اليوم هو أن شبكات القيمة العالمية تقوم بخلق الثروة بمستويات مختلفة حسب الدول ومستوى تطور قطاعها الصناعي، ففي الواقع تتموقع اليوم الدول النامية في فروع اقتصادية عالمية ذات القيمة المضافة المنخفضة، وهذا سواء على مستوى العمليات الإنتاجية ما قبل أو بعد، وهذا هو المشكل الذي تعاني منه الدول النامية حيث أنها تستقبل النشاطات الإقتصادية للشركات الأجنبية التي لها تأثير محدود على اقتصادها مثل خلق مناصب شغل غير مؤهلة وضعيفة الدخل أو استغلال الموارد الطبيعية.[1]

فهذا سيؤدي باقتصاد الدول النامية إلى التخصص في صناعات ذات العمالة الرخيصة أو الصناعات القليلة الكثافة التكنولوجية، الشيء الذي يكون له تأثير ضعيف على تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية.

إن الاقتصادي "جيريفي" قام بتوضيح كيف يمكن الاندماج والتصاعد في شبكات القيمة العالمية من المرحلة الأولى لتصدير المواد الأولية، ثم عملية التجمع والإنتاج تحت علامة الشركة الأجنبية حتى آخر مرحلة وهي الإنتاج والتصدير للعلامات التجارية المحلية، إن" جريفي" وخبراء الشبكات القيمة العالمية يشرحون نموذج تنظيم شبكة القيمة كعامل أساسي لقدرة المؤسسات من أجل التصاعد في شبكة إنتاجية، هذه الأخيرة يمكن أن تكون مراقبة من طرف شركات متعددة الجنسيات رائدة، شركات تنشط في سوق احتكار القلة أو سوق تنافسي، فحسب تنظيم شبكة القيمة العالمية فإن

[1] رضا يونس بوعصيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38

إمكانيات المؤسسات المحلية من أجل الاندماج فيها تكون واسعة، لا شك أن هناك تأثير لنموذج تنظيم الشبكة، ولكن يبدو أنه محدود وضعيف مقارنة بالقدرات المكتسبة للمؤسسات المحلية[1].

[1] رضا يونس بوعصيدة، مرجع سبق ذكره، ص 38

المطلب الثالث: مناخ الإستثمار ومحدداته

يعتبر المناخ الاستثماري في أي مجتمع الدعامة الرئيسية لتطور المجتمع في ظل وجود المصداقية و الإخلاص من قبل القائمين على أمور المجتمع، و تكمن أهمية الاستثمارات في الوطن العربي في تقليل الفجوة الإقتصادية و الإجتماعية داخل حدود الدولة أي باتباع استراتيجية التوجيه الداخلي بالاعتماد على جميع الموارد المحلية بإحداث تنمية شاملة و متوازنة مما يؤدي الى التقليل في المستقبل للفجوة الكبيرة بين الدول العربية من جهة والدول المتقدمة من جهة أخرى، كما لابد من الإعتماد الجماعي بين الدول العربية على الاستغلال الأمثل لكل الإمكانات و الموارد المتاحة و ذلك من خلال تخطيط سليم و إدارة سليمة مع توافر الحد الأدنى من الإرادة السياسية الصادقة و المخلصة و الجادة من أجل جني الحصاد و الثمار مستقبلا.

الفرع الأول: تعريف مناخ الإستثمار

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

"يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال و توظيفه و ضمن هذا الاطار هناك مجموعة من المقاومات المتعارف عليها عالميا حيث يقيم وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب مما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الإستثمارات في الإقتصاد الوطني."[1]

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فإن مناخ الإستثمار هو:

"مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الإستثمارية و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا و إيجابا على فرصة نجاح المشروعات الإستثمارية و بالتالي على حركة و اتجاهات الإستثمارات و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية."[2]

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للإستثمار، إضافة الى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

[1] كريمة قويدري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2010- 2011، ص 8-9 .

[2] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 8-9

الفرع الثاني: محددات مناخ الإستثمار

ليكن تقسيم أهم المحددات والعوامل التي قد تؤثر على انتقالات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود، وعلى قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجعل دولة ما أكثر جاذبية لهذا النوع من الإستثمارات الى قسمين رئيسين الأول يختص بالمؤشرات الإقتصادية الكلية التي تؤثر في ذلك، والقسم الثاني خصص بالمؤشرات المؤسساتية.

أولا: المحددات القائمة على المؤشرات الإقتصادية الكلية

تعتبر العوامل الإقتصادية من أهم المحددات التي تؤثر في توجيه الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما عن غيرها من الدول، ومن أهم هذه العوامل نذكر حجم إجمالي الناتج المحلي، أسعار الصرف، والقوة التنافسية للإقتصاد المحلي للدولة المضيفة، معدل التضخم، معدل النمو الإقتصادي، الإستقرار السياسي.

1. أسعار الصرف

إن تذبذبات أسعار الصرف قد تؤدي إلى حدوث مخاطر إقتصادية على المستوى الكلي كأن تكون أحد أسباب التضخم، وعلى المستوى الجزئي قد تؤدي إلى ضياع مكاسب المشروع الاستثماري بالشكل الذي قد يؤثر في استمراريته في الأسواق المحلية أو الأجنبية على حد سواء.[1]

تؤثر تذبذبات أسعار الصرف في تقييم المشاريع بالنسبة للمستثمر الأجنبي فهي تؤثر بصورة كبيرة ومباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج، من يد عاملة ورأس مال وغيرها وذلك بالزيادة أو بالنقصان و بالتالي تقدير القيمة الحقيقية لأرباح و حجم ثروات المستثمر الأجنبي مما يدفعه في الغالب الى العدول عن القرار الإستثماري داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار أو الثبات.

2. معدل التضخم

التضخم هو زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع والخدمات، مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية في البلد بشكل أسرع من ارتفاع الأسعار العالمية أو هو زيادة العرض النقدي عن كتلة الإنتاج أو زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإستثماري بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاجية.

[1] يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر، مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، "مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث مجلة علمية محكمة سداسية، تصدرها كلية العلوم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2008 ص183

و بالتالي ارتفاع الأسعار المحلية بما في ذلك عوامل الإنتاج، يؤدي ذلك الى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي بما في ذلك الإنتاج الخاص بالمستثمر الأجنبي و بالتالي ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع التكاليف يكافئ ذلك انخفاض قدراتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة داخل الأسواق المحلية و داخل الأسواق الأجنبية بشكل أكبر، بسبب التأثير السلبي الذي يمارسه التضخم على سعر الصرف للعملة الوطنية و أخيرا يساهم التضخم بجملة في خلق مناخ غير مناسب للاستثمار.[1]

3.الناتج الإجمالي المحلي :

يعتبر حجم الناتج الإجمالي المحلي و معدلات نموه أحد الأسباب و ركائز توجهات شركات الإستثمارات الأجنبية المباشرة ذلك أن هذا الأخير يرتبط بعلاقة طردية مع حجم السوق المحلي، و إمكانية توفير اقتصاديات الحجم، حيث أن ارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي و ارتفاع معدلات النمو يؤدي الى تحسين مستوى دخول الأفراد، مما يدفعهم الى زيادة حجم استهلاكهم و تحسين أنواعها الأمر الذي يخلق فرصة إنتاجية لمنتوجات جديدة بسبب تحسن أذواق المستهلكين و بالتالي يصبح السوق بحاجة الى استثمارات أكثر لتلبية طلبياتهم المتزايدة في البلد المضيف الأمر الذي يتسم لتدفقات الإستثمارات في هذا البلد و بالتالي زيادة حجم الناتج الإجمالي المحلي و ارتفاع معدل نمو.[2]

4.الإستقرار الإقتصادي

إن من أهم محددات المستثمر الأجنبي للاستثمار في أي بلد ما يتعلق بالإستقرار الإقتصادي فلا تتوقف محدداته على المؤشرات السابقة الذكر من التضخم وأسعار الصرف، الناتج المحلي الخام دائما يعتمد كذلك على دراسة إمكانيات تغير هذه المؤشرات في المستقبل، حتى تتشكل للمستثمر الأجنبي صورة واضحة حول الوضع الحالي والمستقبلي للمناخ الذي يتم فيه إنشاء المشروع الاستثماري، وكلما كانت المؤشرات الإقتصادية محيطة بالإستقرار الإقتصادي كلما زاد من جلب المستثمرين الأجانب.

5.الإستقرار السياسي

إن المستثمر لا يستثمر أمواله وخبراته في دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار أوضاعها السياسية، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والإضطرابات السياسية والأمنية التي قد تعاني منها دولة ما، قد تؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكد من حيث المخاطر و الأرباح بالنسبة للمؤسسات الإستثمارية و هو ما يدفع المستثمرين إلى النفور من توظيف أموالهم

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 71

[2] محمد عبد العزيز عبد الله، مرجع سابق، ص ص 65-66

في هذه الدولة، وبذلك فإنه كلما ساد في دولة ما الإستقرار السياسي، كلما كانت فرصة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إليها كبيرة جدا، وقد بين تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار أن الإضطرابات السياسية التي تعرفها تونس أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات بها لسنة 2015 بنسبة 42.8 %و أثر على عائد قطاع السياحة بها بدرجة عالية جدا [1].

ثانيا- المحددات القائمة على المؤشرات القانونية المؤسساتية

1- المحددات التشريعية القانونية

إن وجود إطار تشريعي و تنظيمي بحكم أنشطة الإستثمار المباشر من العوامل العامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، و لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار يتسم بالوضوح و الإستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، و أن يكون متوافقا مع القواعد و التنظيمات الدولية الصادرة بحكم و حماية المستثمر.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية تكفل له حرية تحويل الأرباح و حرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية .

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين و التعاقدات، و حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية .

- تؤثر أيضا البيئة التنظيمية و المؤسسة في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثرها على تكلفة المعاملات و على تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين .

فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، و تبسيط قواعد الموفقة على الإستثمار من خلال انشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى ذلك إلى جذب الاستثمار و العكس صحيح و كلما كانت المعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي و دقيق و في الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار [2].

---

[1] سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حسب نموذج الجاذبية - مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015- 2016، ص 66 .

[2] أبو بكر سمير قيوة، الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة طلب لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر - دراسة مقارنة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، بالأغواط، 2018-2019، ص25 .

2- المحددات المؤسساتية :

اعتمد الإقتصاديون في العصر الحديث على محددات تماشت مع العصرنة والعولمة خاصة فيما يخص آلية جهاز الدولة في جذب الإستثمارات عن طريق دراسة الروابط التي تتصل بين الدولة ورعيتها ومدى فعاليتها في محاربة الفساد و البيروقراطية و الرشوة التي تجعل الشركات سواء المحلية أو الأجنبية تعرف عدم الإستقرار و إلى طبيعة نظام الحكم و مدى فعاليته في تحقيق الأمن و الاستقرار.

✓ **تعريف الحوكمة**

و يقصد بالحوكمة مجموعة الآليات و الإجراءات و القوانين و النظم و القرارات التي تضمن كل من الإنضباط و الشفافية و العدالة و بالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة بكافة الأطراف ذوي المصلحة و للمجتمع ككل يمكن تعريف الحوكمة بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال منظمة و مراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن العناصر الأساسية للحوكمة تتمثل في (القطاع العام ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) حيث أن القطاع العام يعمل على تشكيل البنية السياسية و القانونية للمساعدة بينما يعمل القطاع الخاص على إتاحة فرص العمل و تحقيق الدخل أما المجتمع المدني يعمل على تفعيل العمل السياسي و الإجتماعي من خلال المشاركة في الأنشطة السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.[1]

-**مؤشر إبراهيم للحكومة:** يقدم هذا المؤشر تقييما سنويا لجودة الحوكمة في البلدان الإفريقية و تعتبر النتائج الصادرة عن هذا التقييم أشمل مجموعة من البيانات حول الحوكمة في افريقيا ، يضم مؤشر إبراهيم للحوكمة في إفريقيا تحليلا ل 102 مؤشرا من 35 مؤسسة بيانات إفريقية و عالمية مستقلة لتغطية 54 بلدا إفريقيا في مجالات السلامة و سيادة القانون و المشاركة و حقوق الانسان و الفرص الإقتصادية المستدامة و التنمية البشرية[2].

-**مؤشر مدركات الفساد :** تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ انشائه في عام 1995 ، أصبح مؤشر مدركات الفساد المؤشر العالمي الرائد لفساد القطاع العام، يصنف المؤشر 180 دولة و إقليما حول العالم بناءا على تصورات الفساد في العام، باستخدام بيانات من 13 مصدرا خارجيا، بما في ذلك البنك الدولي، و المنتدى الإقتصادي العالمي، و شركات المخاطر و الإستشارات الخاصة، و مراكز الأبحاث و غيرها، و تعكس النتائج آراء الخبراء و رجال الأعمال. و تتم مراجعة عملية حساب مؤشر مدركات الفساد بانتظام للتأكد من أنها قوية و متماسكة قدر الإمكان، و كان آخر

[1] ناصح سليمان، خيثر محمد، دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم التدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة (199-2016) باستخدام منهجية ARDL ، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 9، العدد 2 (2021) ، ص 25 .

[2] https://mo.ibrahim.foundation/iiag

هذه المراجعات تلك التي أجراها مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية في عام 2017، و جميع درجات مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012 قابلة للمقارنة من عام إلى آخر.[1]

-**مؤشر سهولة أداء الأعمال:** هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولية، و يقدم هذا التقرير عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية و حماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا.

و يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثر على 12 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية، عشر من هذه المجالات : بدء النشاط الملكية، و الحصول على الائتمان و حماية المستثمرين الأقلية، و دفع الضرائب و التجارة عبر الحدود، و إنفاذ العقود، و تسوية حالات الإعسار، مشمولة في نتيجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و الترتيب الساري منها.

ومن خلال توثيق تغييرات الأنظمة في 12 مجالا من أنشطة الأعمال عبر 190 اقتصادا، يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتحليل الأنظمة التي تشجع الكفاءة و تدعم ممارسة الأعمال التجارية.

تتناول البيانات التي تتم جمعها عن طريق ممارسة أنشطة الأعمال ثلاثة أسئلة حول الحكومة، أولا متى تغير الحكومات الأنظمة بهدف تطوير قطاعها الخاص؟، ثانيا : ما هي خصائص الحكومات الإصلاحية؟ ، ثالثا : ما هي آثار تغيير الأنظمة على الجوانب المختلفة في مجال النشاط الاقتصادي أو الاستثماري؟[2]

المبحث الثاني : بعض التجارب الناجحة للدول النامية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تطوير القطاع الصناعي

المطلب الأول: تجربة كوريا الجنوبية

واقع قطاع الصناعة في كوريا عندما بدأت مسيرة التنمية الاقتصادية الكورية عام 1962 م، كانت كوريا الجنوبية ثالث أفقر دولة في آسيا، و لم يتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي في ذلك العام 87 دولار أمريكي، و كانت تعاني من التخلف و ترتفع فيها نسبة الامية، و تفتقر إلى المصادر الطبيعية [3]، بالإضافة إلى هذا كان يتميز الإقتصاد الكوري بالخصائص التالية: [4]

- عجز دائم في الميزان التجاري، و كان يغطي من المساعدات الأمريكية.
- اعتماد الإقتصاد الكوري، على سلعة تصديرية واحدة هي الأرز.

---

[1] Transparency international".http://www.transparency.org/en/cpi/2021/medi

[2] "-3 Word Bank.Doing Business".http://archive.doing business.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020.le 15.03.2022

[3] ياسين عبد الله ، يامين، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية، مجلة بدر جامعة بشار، ISSN 2170-0769، ص 141

[4] محمد زغيش، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019- ص 290 .

- ضيق المساحة القابلة للزراعة.
- معاناتها من الهجرة المستمرة.
- عمالة غير مؤهلة و غير مدربة.
- لا توجد قاعدة صناعية و لا تتوفر مهارات في الصناعة.

وقد تطور التصنيع عن طريق تغيير جدري في الهيكل الصناعي، حيث سيطر قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة مثل المنسوجات و الملابس و المواد الغذائية و المشروبات إلى حدود السبعينات، و في الثمانينات تجاوزت نسبة الصناعات الكيمياوية و الثقيلة **50%** من قطاع الصناعة التحويلية، استمرت إلى عام 2000، و شكلت المنتجات الالكترونية و المواد الكيميائية و السيارات معظم الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة [1].

تمتلك كوريا قاعدة من الصناعات المتنوعة، حيث حدثت تحولات صارمة في البنية الصناعية طول مسيرتها التنموية، و يرجع ذلك التنوع إلى الطلب الخارجي على منتجاتها الصناعية، واحتلالها مراتب متقدمة على المستوى العالمي في الصناعات الأساسية، مثل هيونداي و كيا في صناعة السيارات و الشاحنات، LG، Samsung، في الصناعات الالكترونية، و الجانب الآخر المهم وجود شركات صناعة قوية و التي تهتم بإنتاج الصناعات عالية التكنولوجيا، و منها شركة < سامسونج إلكترونيكس > التي تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة أشباه المواصلات التي يزداد الطلب عليها في الأسواق العالمية في كل أنواع و فروع الصناعات الدقيقة و صناعات الإتصال و التواصل حيث أصبحث هذه الصناعة تمثل ركيزة أساسية للإقتصاد الكوري الجنوبي خصوصا مع نمو الطلب عليها.[2]

خلال الفترة من عام 1962 إلى 1986 كان مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر نحو 3.631 مليار دولار 52.2 لليابان و 29.6 **%** الولايات المتحدة الأمريكية، و في عام 1987 استثمرت اليابان بقيمة 494 مليون دولار، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استثمرت في نفس العام نحو 255 مليار دولار أو ما يعادل 24 **%** من مجمل الاستثمار عام 1987، و كان المجموع التراكمي للإستثمار الأمريكي نحو 14 مليار دولار بحلول عام 1998 [3]، حيث كانت السياسة الحكومية تحاول الضغط على الواردات و توجيه الإستثمارات نحو البنى التحتية كالتعليم و الطرقات و غيرها، وهو ما يعني التوجه نحو سياسة إحلال الإستثمارات محل الواردات التي تستوجب تسخير مجهودات و طاقة كبيرة.

---

[1] منصوري حاج موسى، بشرى عبد الغني، التنويع الإقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الإقتصادي، تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الإقتصادية، إدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص 250 .

[2] الهادي براي، أثر الانفاق الحكومي على تنمية قطاع الصناعة في الجزائر، خلال الفترة (1990– 2016) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود، جامعة يحي فارس بالمدية 2019، ص 122 .

[3] خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة في الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية حالة الجزائر دار الكتاب الجامعي ط1، الامارات، لبنان، 2016، ص 261 .

و قد تمثل دور الإستثمار الأجنبي المباشر أساسيا فيما يلي :[1]

- المساهمة في التصنيع و التنمية الإقتصادية لكوريالجنوبية.
- تعزيز المنافسة في القطاع الصناعي.
- المساهمة في نقل المعرفة و نقل و توطين التكنولوجيا.
- المساهمة في إعادة الهيكلة الإقتصادية في البلاد.

و قد قامت كوريا الجنوبية بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال جملة الحوافز التي تضمنتها قانون الإستثمار في كوريا، الصادر في نوفمبر 1998 و التي تمثلت في: [2]

-حوافز ضريبية للأنشطة ذات التكنولوجيا العالية و الأنشطة الخدمية التي تزيد من التنافسية الدولة للصناعة المحلية، و المنشآت المنوطة في مناطق الإستثمار الأجنبي، و من بين تلك الحوافز الإعفاء من ضريبة الدخل و ضريبة الشركات بنسبة 100% لمدة سبع سنوات، ثم تخفيض ضريبي بنسبة 50 % في الثلاث سنوات الموالية، تمويل الحكومة المشروعات الموجهة لتطوير مناطق الإستثمارات الأجنبية، كما تقدم قروضا لشراء الأرض بهدف تأجيرها للمنشآت الإستثمارات الأجنبية، و تقدم إعانات عامة، لأغراض مختلفة مثل تدريب العمالة.

-تم تحرير كافة القطاعات أمام المستثمر الأجنبي باستثناء القطاعات المرتبطة بالصحة و البيئة و الأمن الوطني، فمعظم قطاعات الصناعة التحويلية و الخدمات تم فتحها أمام المستثمر الأجنبي بنسبة 100%، بالإضافة إلى الحوافز السابقة فإن مشروع استثماري في كوريا يتم في 4 أيام فقط و يتطلب 3 إجراءات كما لا يشترط تسبيق رأس مال أدنى

أسباب نجاح التجربة الكورية

-إن الصناعة الكورية قد استفادت كثيرا من الإحتكاك التجاري من الخارج مما دعم موقفها التنافسي و جعل من التدفقات الخارجية الإستثمارية تخلق نسقا متجددا من النسيج الصناعي، يمكن تشبيهه بأثر تراكم التجربة الذي يتولد عن الممارسات المتراكمة و تأثيرها على مردودية التخصيصات الإستثمارية .

-نتيجة لظروف الحرب و التوترات الإقليمية قي شبه الجزيرة الكورية و ما جاورها استفادت كرويا الجنوبية من مساعدات لإعادة البناء و مساعدات عسكرية سخية في إطار الحرب الباردة، مما وفر مناخا خصبا للإقلاع الاقتصادي.

-انسجام الخيارات الإستراتيجية للدولة مع توجهات قطاع الأعمال الداخلي، مما أوجد انسجاما كبيرا بين الخطط المقترحة من طرف الدولة و التي تساهم في صياغتها القطاع الخاص بفاعليته و بين ضرورات الإنتاجية و المردودية الواجب احترامها من الجميع [1].

[1] المرجع نفسه، ص 261 .

[2] محمد زغيش، مرجع سبق ذكره، ص 294 .

-قامت تجربة التنمية الإقتصادية على أساس التقليل من الواردات مقابل رفع حجم الصادرات، وهذه النقطة في غاية الأهمية، فأغلب الدول النامية و خاصة الربعية منها تعتمد اعتمادا شبه كلي على الواردات و بالمقابل حجم صادراتها خارج النفط ضئيل جدا و محدود .

-قدمت كوريا الجنوبية حوافز مغرية لجذب الاستثمار الأجنبي، و ناهيك عن الفترة الصغيرة جدا و المقدرة بثلاث أيام ليبدأ النشاط الاستثماري [2].

-تعدد المناطق الصناعية المتخصصة و تركزها بالسواحل : [3]

- منطقة سيول – إنشون بالشمال الغربي (séoul –Incheon : متخصصة في الصناعات الكيمياوية و الإلكترونية و السيارات و الصناعات الغذائية .
- منطقة بوسان – بوهانغ بالجنوب الشرقي (Busan –Poheon) : بها صناعة النسيج و السيارات و بناء السفن و تكرير البترول بالإضافة إلى الصناعة الكيمياوية .
- منطقة كوانغ جو بالجنوب الغربي (Gwangju) : بها صناعات نسيجية و أخرى للسيارات و توليد الكهرباء الحرارية .
- اهتمام كوريا الجنوبية الكبير بالصناعات النظيفة العالية التكونولوجية الإلكترونية الدقيقة، و التي تتوفر فيها على شركات كبرى عالية مثل سامسونغ Samsung و هينكس Hynix اللتان تصنفان ضمن العشر الأوائل في العالم [4].
- موارد بشرية مهمة فسوق الشغل بكوريا يتوفر على يد عاملة شابة و تقنية مؤهلة، رخيصة، منضبطة، و منخرطة في مشاريع التنمية و إطار المشاركة الشعبية .
- تركيز الإقتصاد في يد شيبول Chaboul التي تحتكر أنشطة اقتصادية متنوعة و متكاملة و تحتكر أنشطة اقتصادية متنوعة و متكاملة و تحكتر 75 % من الصادرات الكورية.

الدروس المستفادة من التجربة الكورية

إن مما لاشك فيه أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها، فالظروف و العوامل تختلف من بلد لآخر، و لكن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس و العبر خاصة بالنسبة للدول العاجزة عن تحقيق نهضة شاملة، و خاصة إذا تعلق الأمر ببلدان ذات موارد وفيرة كالجزائر، و لعل من أهم هذه الدروس :

---

[1] المرجع نفسه، ص 209

[2] أحمد بيرس، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة لنيل مقدمة درجة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية قسم العلوم، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 50 .

[3] خالدية بلعجين، المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 2 أوت 2019 ص 204

[4] محمد زعيش، مرجع سبق ذكره، ص 304 .

- تجهيز البنى التحتية .
- التعاون بين القطاعين الخاص و الدولة .
- إصلاح برامج التعليم و المنظومة التربوية .
- تشجيع البحث العلمي و التهيئة الملائمة للعنصر البشري، و ذلك من خلال الإستثمار في العامل البشري، خاصة في مجال العلوم و التكنولوجيا، وذلك من خلال إرسال البعثات العلمية إلى الدول المتقدمة لتأهيلها و تدريبها للاستفادة من خيراتها .
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة اقتصاديا كاليابان .
- إنشاء المؤسسات الصناعية العملاقة .
- محاربة الفساد بكل أشكاله و التجاوزات الإدارية و محاربة التبذير.
- أهمية الوطن و سيادة القانون .
- السيادة الحكيمة و تقديم الكفاءة في تسيير الاقتصاد و البلد [1].
- إن القول بنجاح التجربة الكورية لا يعني بالضرورة الدعوة إلى التطبيق الكامل لتجربتها في بلدان أخرى كالجزائر، و ذلك يعود للفوارق الشاسعة بين البلدين في الهوية الثقافية، الظروف الجغرافية و التاريخية لكل بلد، فلكل بلد خصوصياته و كذلك يجب الوعي بأهمية الإقتصاد الفعال في النهوض بالبلاد المبني على الحركة الفعالة لليد العاملة.

يمكن القول بأن التجربة الكورية كانت ناجحة، و يعود ذلك إلى إصرار و تصميم الشعب، و إيمانه بقدرته على البناء، و أيضا من خلال الإعتماد على الشركات العملاقة [2].

المطلب الثاني : التجربة الماليزية

شهد الاقتصاد الماليزي تحولا سريعا منذ الاستقلال عام 1957، حيث كان الاقتصاد يعتمد على سلعتين أساسيتين هما المطاط و القصدير، و كانت أسعارهما شديدة التقلب، و كان تنويع الصادرات من أولى التدابير التي اتخذت بعد الاستقلال، و كان النخيل، الزيت، الفلفل و الكاكاو و الأناناس من بين المحاصيل التجارية الجديدة الموجهة أساسا لسوق التصدير و تم إدخال التصنيع لأغراض استبدال الواردات تحت حماية تعريفية خفيفة، و في المراحل الأولى من التصنيع أوائل عام 1960، ثم التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية للسوق المحلية، و مع تشبع السوق المحلية الصغيرة، كان هناك تحول جذري من إحلال الواردات إلى ترويج الصادرات [3].

---

[1] حفيظة عزران، التنمية الاقتصادية، في كوريا الجنوبية، من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم و العمل، المجلد الخامس، العدد 4، (11)2016، ص 128 .

[2] حفيظة عزران المرجع نفسه، ص 129

[3] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، ص 123

و تحت اشراف مهاتير محمد الذي أصبح رئيس الوزراء في 1981، أطلقت ماليزيا سياسة طموحة للترويج للصناعة الثقيلة (1980- 1985)، و هذه الإستراتيجية المعروفة باسم سياسة النظر للشرق مستوحاة من أمثلة من اليابان و كوريا الجنوبية، و كان يهدف إلى إعطاء الدولة دورا كبيرا في تشغيل الصناعات الثقيلة و إنشاء الروابط مع القطاعات الأخرى للإقتصاد، وزيادة القدرة التنافسية للتصدير، وخلال الفترة (1986-1995) أطلقت الخطة الرئيسية الصناعية الأولى، و هي استراتيجية مفصلة لكل قطاع على حدة، ركزت على تسريع النمو و تعزيز تنمية الصناعات للقطاعات المختارة، و الإنتقال من قاعدة التصنيع المحلية الموجهة نحو الداخل إلى واحدة موجهة نحو التصدير، تلتها الخطة الرئيسية الصناعية الثانية (1995 - 2005) مع استمرار تعزيز الاستثمار، و تعزيز الروابط الصناعية و التوجه نحو التصدير و تحسين الموارد البشرية و برامج التدريب، وبحلول عام 1990، ارتفع قطاع التصنيع من 14 % عام 1970 إلى 30 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1990، وزادت العمالة في قطاع الصناعات التحويلية من 8 % إلى 29 % في نفس الفترة [1].

تستمد تجربة التنمية الصناعية في دول جنوب شرق آسيا إلى ما يعرف لنظرية " الإوز الطائر Flying greex theory، ففي التسعينات شجعت الصناعات عالية التقنية و ذات القيمة المضافة من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية، فخلال الفترة 1980-2000 شهدت توسعا في استثمارات القطاع الصناعي، حيث قام أكثر من 15 ألف مشروع صناعي بإجمالي رأس مال يصل 8.5 مليار شكلت فيه المؤسسات الأجنبية نسبة 45 % و تمتاز ماليزيا بوضوح القوانين و سهولة الإجراءات و الاستقرار السياسي، و لقد أخذت من التجربة اليابانية الإنضباط في العمل و الإستفادة في مجال التدريب الصناعي، وقد انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط بين الوحدات الإنتاجية في شكل عنقود [2].

و لقد تطورت الإستراتيجية الصناعية لماليزيا فانتقلت من استراتيجية أنظمة التجميع و التركيب إلى استراتيجية أنظمة سلاسل القيمة العالمية، ثم نحو التركيز على الأنظمة القطاعية، ثم نحو تطوير الأنظمة العنقودية، و يمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة من حيث تأمين المادة الأولية الخام، و كذلك تأمين الدعم المالي و البحثي و الفني و التسويقي، و هناك ترابطات بين الشركات في العنقود في المرحلة الإنتاجية، و علاقات تكامل رأسية، وهي التي تكون بين الشركات في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية، علما أن العنقود الصناعي يحقق العديد من المزايا منها :

- يساعد على زيادة فرص التخصص و تقسيم العمل .
- يؤدي إلى تركيز الخيرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات .
- يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات و بالتالي تحسين فرص التصدير .

[1] المرجع نفسه، ص ص 123-124

[2] مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008 -2009، ص 186 .

- يؤدي إلى تخفيف تكاليف الإنتاج .
- يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الحصول على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء في الإنتاج .

و تعد أحد أهم الإستراتيجيات بدخوله الأسواق الخارجية و تحقيق الميزة التنافسية و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [1]

و يعد القطاع الصناعي العمود الفقري لماليزيا فهو يساهم بنحو 54.7 **%** من إجمالي الناتج المحلي و يوظف حوالي 30**%** من إجمالي فرص العمل المتاحة، ويساهم بنسبة 82 **%** من إجمالي الصادرات في سنة 2002، ولهذا يعتبر الآلة الرئيسية الدافعة إلى النمو في الإقتصاد الماليزي و قد استفاد كثيرا من العولمة الصناعية .

و ينقسم القطاع الصناعي إلى قطاعين :

– القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الطبيعية: و يعتمد على المواد الخام المنتجة محليا مثل الصناعات الغذائية، الخشبية، و الكيمياوية، و البترولية المطاطية، و يقدم هذا القطاع بحوالي 49 **%** من إجمالي الناتج الصناعي .

– القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الخارجية غير الطبيعية : و يمثل الصناعات الكهربائية و الإلكترونية و النسيجية، ووسائل المواصلات و الحديد و الصلب، ويساهم هذا القطاع بحوالي 51 **%** من إجمالي الناتج الصناعي [2].

تجارية تحبذ نمو الصادرات، و في سبيل ذلك قدمت الحوافز اللازمة كما خلقت مناخا استثماريا .

– استفادتها من التجربة اليابانية في الإستثمار الياباني المباشر، كسياسات تعبئة المدخرات المحلية، و الإستفادة منها في مجال التدريب الصناعي، واعتمدت كذلك على التصنيع العنقودي .

– تبني الحكومة الماليزية استراتيجية زيادة درجة الربط بين المشروعات الإستثمارية التجميعية و الصناعات الوطنية [3].

– فتح الباب أمام الإستثمارات اليابانية في ماليزيا بعد تهيئة المناخ و الأيدي العاملة و البيئة الصناعية، و بذلك تنتقل التكنولوجيا اليابانية إلى ماليزيا، و قد ساعدت هذه الإستثمارات في رفع مستوى معيشة الماليزيين .

– نقل تكنولوجيا الصناعات الثقيلة إلى ماليزيا، و ذلك لأن توطين هذه الصناعات سوف يضمن تحويلها إلى دولة قائدة في إقليم جنوب شرق آسيا .

*** أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية**

– إن التطور الصناعي في دول جنوب شرق آسيا و على وجه الخصوص في ماليزيا كان مسنودا بالتركيز على دعم التعليم و تطويره، و تحسين مدخلاته إلى جانب الإهتمام بتنمية الموارد البشرية و تأهيل و تدريب العمالة .

---

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 192 .

[2] المرجع نفسه، ص 194 .

[3] الهادي براي، مرجع سبق ذكره، ص 126

– يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربة الماليزية على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية زهيدة الثمن إلى منتجات ثانوية ذات قيمة مضافة .

– اتفقت تجربة ماليزيا مع مبادئ و أسس الإقتصاد الإسلامي و إن لم يتم الإعلان صراحة عن هذا الإنتماء، فقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الإقتصادية و الإجتماعية، فأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية و العدالة الإجتماعية و المساواة الإقتصادية [1].

– البدء بإنشاء صناعات تنتج ما تستورده البلدان العربية من سلع خاصة الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تصدر في شراء هذه السلع .

– التركيز على الصناعات التصديرية و الصناعات ذات القيمة المضافة .

– تفعيل دور الإستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها حسب المرحلة الراهنة، و الشراكة و الإنفتاح على تجارب الآخرين [2].

– الوحدة القومية لمجتمع متعدد الأعراق من خلال تحقيق التوافق و الإنسجام فيما بينها، و عليه يجب إيجاد بيئة مستقرة من خلال إيجاد ثقافة الحوار و التوافق .

– الإعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية و لن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي و اجتماعي، و عدم التبعية للمؤسسات المالية الدولية.[3]

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة

الفرع الأول: الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1– الدراسة التي قام بها ibrahim anamado " ، Alain Nurbel مارس 2008

بعنوان " investisements direct etrangers entrants et développement de la capacité d'absoption"

و الذي يهدف إلى تحليل مفهوم الطاقة الإستيعابية و توضيح أهميتها لتحليل الإنعكاسات على البلدان المضيفة للإستثمارت الأجنبية المباشرة له آثار إيجابية على اقتصاديات البلدان المضيفة من حيث النمو و الإنتاجية و القدرة التنافسية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 128

[2] أمينة هناء جابي و آخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالمواد الطبيعية، دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصادات الأعمال و التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 309

[3] حفيظة غزران، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 05،2017، ص 172 .

-القدرة الإستيعابية لها بعدين : بعد فردي يمثله رأس المال البشري و بعد تنظيمي بمستويين مستوى الشركة من جهة ، و مستوى بيئتها من جهة أخرى.

-بالنسبة لمسألة اللحاق بالركب التكنولوجي التي لا تزال محل اهتمام العديد من البلدان النامية، تعد القدرة الإستيعابية أداة و هدفا للسياسة الإقتصادية بشكل عام و سياسة التنافسية بشكل خاص.

-و يمكن تفسير فخ التخلف الذي تجد بعض البلدان نفسها فيه، باستحالة الوصول إلى عتبة القدرة الإستيعابية اللازمة لجذب حجم معين من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- الدراسة التي قام بها.Jamal Bouoiyour , Hicham Hanchane El Mouhoub Mouhoud (جانفي 2009) بعنوان: « Investisements directs étrangers et produetivite Quelles interations dans le cas des pays du Moyen orient et d'Afrique du Nord ?

و التي هدفت إلى دراسة العلاقة بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري و الإنتاجية في 63 دولة نامية خلال الفترة من 1960 إلى 2004 مع إشارة خاصة إلى دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا.

حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-الإستثمار الاجنبي المباشر ليس له أي تأثير على الإنتاجية في عينة كبيرة تضم 63 دولة.

-رأس المال البشري له تأثير إيجابي على إنتاجية العينة بأكملها حتى لو كان تأثيره على النمو سلبيا.

3- الدراسية التي قامت بها " عمار و يمينة " (فيفري 2021)، و هو مقال بعنوان : " أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و نمو القطاع الصناعي بالجزائر خلال الفترة 1999-2018 و الذي يهدف إلى دراسة العلاقة بين الإستثمار الاجنبي المباشر و نمو القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1999-2018 باستخدام منهجية ARDL لتحديد العلاقة طويلة و قصيرة المدى بينهما، بحيث ثم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو القطاع الصناعي على المدى الطويل و القصير، و بالتالي فإن زيادة الحوافز و المزايا للإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي يؤدي إلى تطوير القاعدة الصناعية في الجزائر و بالتالي تحقيق نمو اقتصادي على المدى القصير و الطويل معا .

الفرع الثاني: القيمة العلمية المضافة

من خلال الدراسات السابقة التي أوضحت وجود علاقة كبيرة بين الإستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي فستتميز دراستنا عن الدراسات السابقة لاحتوائها على الحلول اللازمة للتخلص من عوائق البيروقراطية الحكومية والفساد وذلك من خلال رقمنة الإدارات والمؤسسات الجزائرية، هذه الرقمنة التي تجلب الشفافية وتقلل من العقبات الإدارية وتسرع الأعمال وتقلل الفساد، وبالتالي تصبح لدينا قاعدة بيانات من خلالها يمكننا تقييم أداء المؤسسات وحتى الأفراد.

خلاصة الفصل الأول

من خلال معالجتنا لهذا الفصل حيث تناولنا مختلف الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر توصلنا إلى أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، فهو يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يحكمه عدة محددات يجب أن تتوفر لكي يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الغاية المرجوة منه كما أن مناخ الاستثمار يعتبر الدعامة الرئيسية لتطور المجتمع في ظل وجود المصداقية والإخلاص من قبل القائمين على أمور المجتمع، وتكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية في تقليل الفجوة الاقتصادية والإجتماعية داخل حدود الدولة، ونظرا لأهميته اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه ، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الإستثمارات.

الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني

نظرا لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الإقتصادية فقد سعت الدول النامية منها الجزائر منذ حصولها على الإستقلال إلى العمل على تحويل اقتصادها إلى الطابع الصناعي عوض الزراعي والإستخراجي، عبر انتهاج العديد من الإستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير وتحديث متزايد للصناعة الجزائرية، وتسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل تطوير القطاع الصناعي وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة وإيجاد حل لمشكلة البطالة وتحسين الإنتاجية ، وكذا اتخاذ التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات وإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تحليل بعض الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي الجزائري، والذي يمكننا من الإجابة على السؤال المطروح

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

انتهجت الجزائر في إطار سياستها الحكومية الهادفة إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث بادرت إلى توفير البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لاستقطاب الاستثمار من خلال إصدار مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى تقديم حوافز وضمانات للمستثمرين، هذا فضلا عن استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في خدمة المستثمرين ودعمهم وتوفير مختلف التسهيلات والتقليل من الصعوبات والعراقيل الإدارية .

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر

أولا:قانون النقد والقرض 1990

"يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي." "وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51 % و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز، ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الإنفتاح توجيها مباشرا و صريحا.ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الإستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أيبمعدل 20.6 %و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة."[1]

[1] عبد الرحمان شيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص، بالجزائر، المؤتمر الدولي حول ا لقطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-25 مارس، بيروت، 2009، ص06.

ثانيا:قانون ترقية الاستثمارلسنة 1993

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت محال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات، كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم جانب، فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها، فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الإمتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار."[1]

ثالثا:قانون تطوير الاستثمارلسنة 2001

"لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب.

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوئها و ظهورها."[2]

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 64.
[2] عبد الرحيم شبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق، ص07

وأهم ما يميز نظام الإستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية :[1]

1- المجلس الوطني للإستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الإستفادة من الإمتيازات وشروط الإستفادة من الحوافز الخاصة بالإستثمار.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

3- إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الإستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

4- صندوق دعم الإستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

رابعا:الأمر رقم 06-08

- الأمر رقم 06-08: يعتبر هذا الأمر امتداد للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 وهو يهدف إلى

تسليط مسار منح الامتياز من خلال نظام بسيط ومن اهم التعديلات: - المادة 07 من القانون 01-03 عدلت.

- يمنح للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 72 ساعة للإصدار قرار بالامتيازات في اطار مرحلة الإنجاز و10 أيام فيما يخص القرار بمرحلة الاستغلال.

- فرض إتاوات محددة مقابل تحملها التكاليف دراسة ملفات المستثمرين (المادة05).

-الإعفاء كليا من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المنشأة والمستوردة - الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

[1]صالح مفتاح دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص117.

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني عموما جاء في الأمر رقم 06–08 جد مشجع ومحفز للاستقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار، أي جاء بتعزيز مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين أي كانت جنسيتهم أو صفاتهم .

خامسا: الأمر رقم 09–01

–الأمر رقم 09–01: يضمن الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 التدابير التي تسمح بتأطير الإستثمارات الأجنبية من خلال المادة 58 التي نصت على:

–تخضع الإستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قبل إنجازها إلى التصريح لدى وكالة الاستثمار ANDI.

–لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية والمقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.

–يجب أن يخضع كل مشروع استثمار مباشر أو استثمار بشراكة مع رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار CNL.

–يتعين على الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض للعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.

سادسا: التدابير الخاصة بالإستثمار المدرجة خلال السنوات2013–2016:

عرف قانون المالية لسنة 2013، تعديلات تخص الإستثمار الأجنبي المباشر أهمها :

–ترخيص منح إجراءات جمركية مبسطة والتي تأخذ شكل تصريح تقديري أو مبسط إجمالي.

–ترخيص للإدارة إسناد الزيادة الضريبية للشركات على شكل أقساط.

–الترخيص للإمتياز بالتراضي حول الأرض التابعة للتوسيع السياحي بعد موافقة الوكالة الوطنيةAND .

أما في قانون المالية لسنة 2014، فان أبرز التعديلات التي جاءت لتخفيف عمليات الإستثمار هي:

–الإعتماد على إلزامية إنجاز الإستثمار في ظرف 5 سنوات في إطار الوكالة ANDI .

–المراجعة من قبل مجلس الإستثمار الوطني بالنسبة للمشاريع الإستثمارية الأجنبية التي تستفيد من مزايا ضريبية فقط، إذ تجاوزت 1.5مليار دج.

أما في قانون المالية لسنة 2015، فقد أدرجت إجراءات جديدة تتعلق بالتخفيف من الأعباء المالية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة على الدخل الاقتصاديين الذين يستثمرون في القطاعات الصناعية، لاسيما في الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والمناولة والتكنولوجيات الإعلام الجديدة .

–قانون رقم 16–09 لسنة 2016، ويتعلق الأمر ب 06 مراسيم تنفيذية التي يتم بمقتضاها إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، كذا تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للإستفادة من المزايا، وكيفية تطبيق هذه المزايا على مختلف أنواع الإستثمارات، وأيضا المزايا التي تخص المستثمرين الذين سيحدثون أكثر من 100 منصب.[1]

– قانون 17–101 المؤرخ في 6جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 المحدد للقوائم السلبية وحدود الأهلية والطرق تطبيق المزايا على أنواع الاستثمار المختلفة، يستثني ما يقارب من 150 نشاطا من مزايا الإستثمار التي تمنحها الدولة، يهدف هذا الإجراء إلى تقليل الجهد المالي الذي تبذله الدولة من خلال دفع الفائدة والإعفاء الضريبي وغير ذلك من تدابير الحوافز .

–المرسوم رقم 17–102 المؤرخ في 6 جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 المحدد لشروط تسجيلا للإستثمارات وشكل وآثار الشهادة المتعلقة بها – المرسوم رقم 17–103 المؤرخ في 6 جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 بتحديد مبلغ وطرق تحصيل رسوم معالجة الملفات الاستثمارية.

–المرسوم رقم 17–104 المؤرخ في 6 جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 بشأن مراقبة الإستثمارات والعقوبات المطبقة على عدم الامتثال للإلتزامات والتعهدات التي تمت التعهد بيها .

–المرسوم رقم 17–105 المؤرخ في 6 جمادى الثانية 1438 الموافق 5 مارس 2017 المحدد لشروط تطبيق المزايا التشغيلية الإضافية الممنوحة للإستثمارات التي تخلق أكثر من مائة (100) فرصة عمل.

[1] حسينة بوشايب، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2018، ص ص 136 - 138

وقد أفرجت الحكومة الجزائرية أثناء إنجازنا لهذا البحث عن مشروع قانون جديد للإستثمار أشار إلى التعديلات الـ18 على مشروع قانون الاستثمار الذي يتم تعديله للمرة الثالثة في ظرف 5 أعوام، وحدد جملة من الشروط التي "يجب مراعاتها وتتعلق بتكريس مبادئ حرية الإستثمار والشفافية والمساواة، وإعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالإستثمار وذلك من خلال "تركيز مهام المجلس الوطني للاستثمار، بالإضافة إلى "تحويل (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار) إلى (الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار)، وذلك بمنحها دور المروّج والمُرافق للاستثمارات، ويتم ذلك عبر استحداث شباك وحيد ذي اختصاص وطني للمشاريع الكبرى والإستثمارات الأجنبية، و استحداث شبابيك وحيدة غير ممركزة للإستثمار المحلي، وتعزيز صلاحياتها، من خلال تأهيل ممثلي الهيئات والإدارات العمومية لديها، بالإضافة إلى " محاربة البيروقراطية عبر رقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الإستثمار عن طريق استحداث المنصة الرقمية للمستثمر، والتسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري[1].

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي للإستثمار في الجزائر

أولا- وكالة دعم وترقية الإستثمار AAPI[2]: تأسست وكالة دعم وترقية الاستثمارات يوم 17-10 1983 في إطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-10 حسب المادة 08 الفقرة 02 في شكل شباك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات المهتمة بالاستثمار في مكان واحد (جمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل).[3]

و هي هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، يديرها مجلس إداري يرأسه رئيس الحكومة يتكون من أعضاء الذين يمثلون الهيئات التي لها علاقة بالإستثمار .

مهام الوكالة: تقوم الوكالة بالمهام التالية

- تقرير منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات، في إطار المرسوم التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية (المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319).

-تضمنت متابعة احترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها بالإتصال مع الإدارات المعنية.

[1] https://al-ain.com/article/new-investment-law-in-algeria consulte le 02/06/2022

2Agence d'Appui et de Promotion des Investissement

[3] منير خروف، ليندة فريحة مرجع سبق ذكره، ص299.

-تشعر المستثمر كتابيا باستلامه تصريح الاستثمار، قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر او يرفضها.

-تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة (المادة 4 المرسوم التنفيذي 94-319).

-تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالإستثمار.

-تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة الزاميا، والهيئات الأخرى المعنية للإستثمار.

وقد تحولت فيما بعد إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI .

ثانيا :المجلس الوطني للاستثمارCNI[1]:و يرأس المجلس رئيس الحكومة تبعا للمادة 18 من القانون رقم (01 03)، ويحدد تشكيلة المجلس وتنظيمه وهياكله وسيره، ويتكلف هذا المجلس بما يلي:[2]

- يقترح استراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياتها.

- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للإستثمار مع تطوير الملحوظة.

-يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ، وترتيب إجراء دعم الإستثمار وتشجيعه.

-يضع مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني ويوافق عليها.

-يدرس قائمة النشاطات والسلع المنشأة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها.

ثالثا:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI[3]: أنشئت هذه الوكالة على إثر الإنتقادات التي وجهت لوكالة ترقية دعم الإستثمار باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وقد أنشئت هذه الوكالة الأمر رقم (01-03) ومقرهاالإجتماعي بالجزائر العاصمة ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي و الولائي ومكاتب في الخارج، كما أنها تضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالإستثمار[4] مثل: بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة،

[1]Conseil national de l'investissement

[2]نوال بوقليع، مرجع سبق ذكره، ص122

[3]Agence Nationale de Développement des Investissements

[4]خالد اعميري، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015،ص 45-46

إدارة الجمارك، البلدية، CNRC CALPI ANEM، لها شخصية معنوية ومستقلة ماليا فهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تحت وصاية رئيس الحكومة.[1]

مهام الوكالة

-تسجيل الإستثمارات.

-ترقية الإستثمارات في الجزائر و الخارج.

- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.

- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع.

- دعم المستثمرين ومساعدتهم و مرافقتهم.

- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

رابعا:الشباك الوحيد اللامركزي: هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية يضم داخله علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

-تأسيس وتسجيل الشركات.

- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء.

- المزايا المتعلقة بالإستثمارات على هذا النحو فهو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن إنهائها.

-**مهام الشباك:** يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض، يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم

[1] منير خروف، فريحة ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 300-301

كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار وتكوين الشركات .

ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقة للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية،إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومات البسيطة بل تمتد إلى الإنتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية لممثليهم داخل الشباك.

المطلب الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر

الفرع الأول : تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنتناول استعراض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، خلال الفترة 2000-2020 ، و هذا من خلال الشكل الموالي :

الجدول رقم1:تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفقاتFDI الوارد إلى الجزائر	280	1113	1065	638	885	1146	1888	1744	2632	2754	**2301**
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
تدفقاتFDI الوارد إلى الجزائر	2581	1499	1697	1507	-585	1636	1232	1466	1382	1125	-

المصدر:جداول الإستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2021، ص48

الشكل رقم 1: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر(2000-2020)

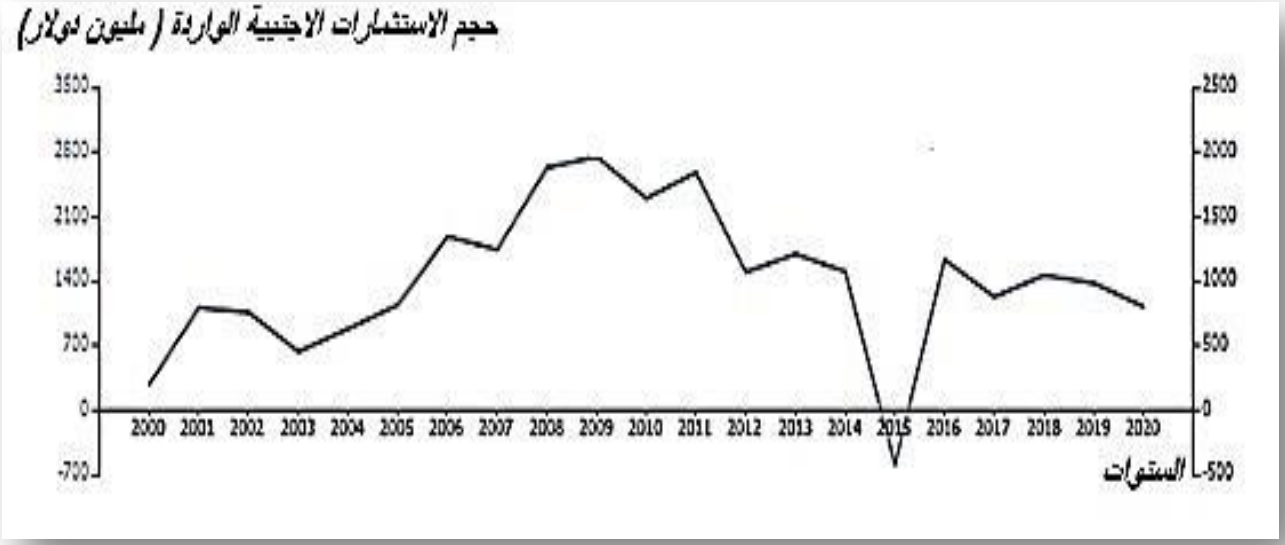

المصدر: FDI And External Financial Resources/Algeria https://unctadstat.unctad.org

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عرف تذبذبا بين الإرتفاع والانخفاض، فقد شهدت تدفقاته الواردة تطورا ملحوظا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 أين سجلت 1113.1مليون دولار، وقد تزامن هذا التطور مع صدور الأمر رقم03/01وما تضمنه من مجموعة الترتيبات والتسهيلات التحفيزية مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي، كما عرفت سنة 2002 تدفق المقدر ب1065 مليون دولار والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، أما في سنة 2003 وصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع المستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وقد واصل ارتفاعه انطلاقا من سنة 2005 بشكل متذبذب ليبلغ سنة 2009 ذروة جديدة قدر ب2746.4مليون دولار ويفسر هذا الإرتفاع بتحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية وما تبعها من تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، لكن خلال سنة 2010 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا لتسجل 2300.4 مليون دولار ليصل إلى1500.5 مليون دولار سنة 2012 وهذا راجع إلى فرض قاعدة 51/49

على الإستثمارات الأجنبية التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 في المائة على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الإعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، إضافة إلى انكماش الحاصل في إنتاج المحروقات والإنهيار الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية من 111 دولار سنة 2012 إلى أقل 100 دولار سنة 2014 ليصل إلى حدود 40 دولار سنة 2015 ومع غياب البدائل خارج المحروقات جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعزف على الاستثمار في الجزائر، هذا ما أثر سلبا على مستوى تدفق الإستثمارات الأجنبية أين سجلت الجزائر أسوا حصيلة تميزت بقيمة سالبة قدرت ب 587 مليون دولار سنة 2015 مقابل1.5مليون دولار سنة 2014، لتعرف انتعاشا وصل إلى1.5 مليون دولار سنة 2016، وهذا راجع جزئيا إلى السياسات الإستثمارية والتحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي، إضافة إلى وضع قانون جديد حول الإستثمار وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

وفي عام 2020 تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.13 مليار دولار بانخفاض 18,12 مقارنة بعام 2019 وقد سارع وباء كورونا في الإنخفاض المُطّرِدْ وساهم في انخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى

أدنى مستوياتها منذ عام 2015، وفي عام 2020 بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر 0.78% فقط من الناتج المحلي الإجمالي و هو أدنى مستوى له منذ عام 2017.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي والجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديثة منها موضحة في الجدول التالي والذي يخص الفترة (2012-2017)

الجدول رقم 2:التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	06	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	01	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار http://www.and.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني حيث استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر والتي بلغت 61.93 %، وبعده قطاع البناء بنسبة 15.76%من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة، ذلك أن هذه القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجاهله المستثمرون الأجانب لذلك نجد قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 1.44% من إجمالي الإستثمارات المحققة ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل.

الشكل رقم 2:التوزيع القطاعي لعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

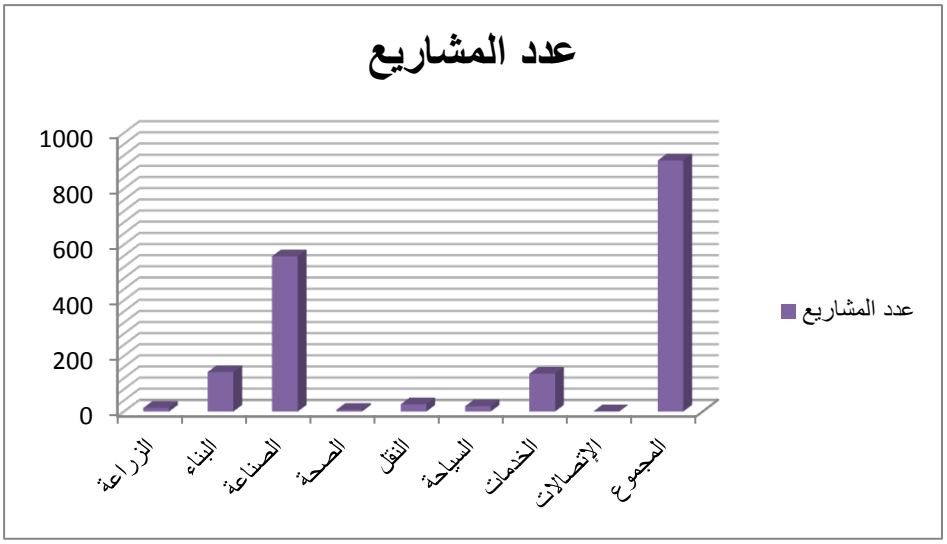

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 2

أما بالنسبة للقيمة فقد احتلت الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 81.37% تليها الخدمات بنسبة 5.20% ثم السياحة بنسبة 5.09%ثم الاتصالات بنسبة 3.55%ثم البناء بنسبة 3.28%ثم النقل بنسبة 0.75%ثم الصحة بنسبة 0.54%وأخيرا الزراعة بنسبة 0.23%.

الشكل رقم 3: يمثل مناصب الشغل المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

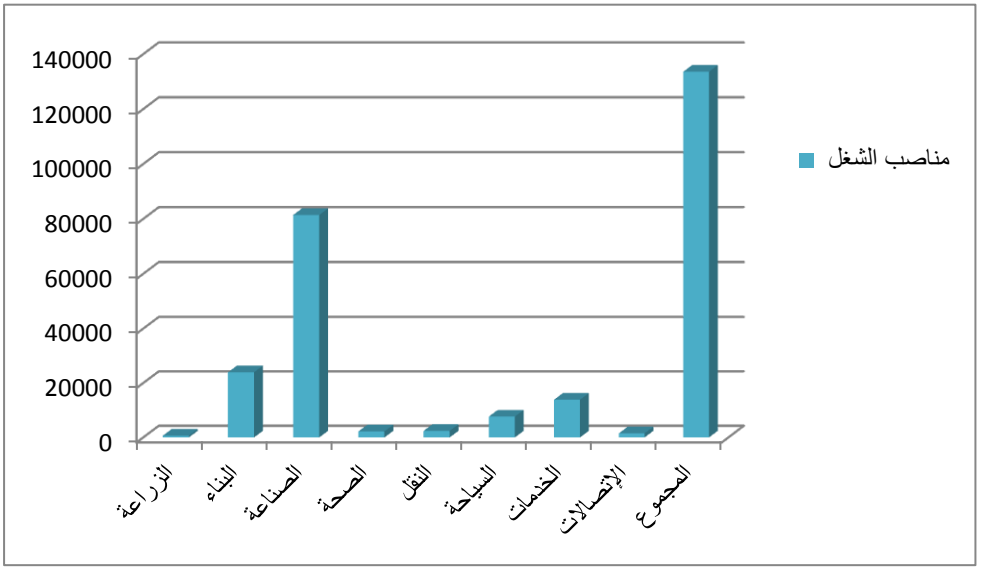

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 2

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدة قطاعات اقتصادية حيث يأخذ قطاع الصناعة حصة الأسد من حيث عدد مناصب الشغل المصرح بها ب 81413منصب شغل خلال الفترة 2012 إلى غاية 2017 أي ما يفوق نصف مناصب الشغل المصرح بها من طرف الدولة يليه قطاع البناء 23923 منصب شغل على المستوى الوطني، أما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع الخدمات ب 13842 منصب شغل، لتتوزع باقي المناصب على كل من قطاع السياحة، النقل، الصحة، الإتصالات، الزراعة ب7656،2407،2196 ، 1500، 641 على التوالي.

ما يمكن استنتاجه في الأخير أن المستثمرين الأجانب ينجذبون بدرجة كبيرة للإستثمار في قطاع الصناعة نظرا لارتفاع انتاجيته والمواد الأولية الكثيرة التي تميز الجزائر عن غيرها من البلدان.

ثانيا-التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وفي هذا السياق سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر حسب الأقاليم ثم عرض أهم الدول المستثمرة في الجزائر وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك بما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3: توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة(2013-2017)

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة (%)
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	48.7
أوروبا	4056.1	28.4
افريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7% تليها الدول الأوروبية بنسبة 44.7% وسجلت كل من افريقيا 3.9 %ثم دول أمريكا2.2% والبحر الكاريبي بـ 0.1%.
أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	05
سنغافورة	3151	03	01
اسبانيا	2565	10	06
تركيا	2313	04	04
ألماني	380	07	07
جنوب افريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	04	4
ايطاليا	232	01	1
المملكة المتحدة	212	02	2
دول أخرى	892	28	24
الاجمالي	14293	82	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

حيث تصدرت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة بـ: 3539 مليون دولار وعدد المشاريع 10، وتليها سنغافورة في المرتبة الثانية بـ 3151 مليون دولار وعدد المشاريع 03، ثم كل من اسبانيا وتركيا وألمانيا وجنوب افريقيا وفرنسا بـ: 2565 و 2313 و 380 و 350 و 330 على التوالي، وكل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة بـ: 330 و 232 و 212 على التوالي وكذا دول أخرى والمقدرة بـ: 892 مليون دولار بإجمالي مشاريع 28 مشروع.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لتقييم وضعية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لابد من معرفة مكانة الجزائر ضمن أهم المؤشرات العالمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن تلك المكانة تلعب عامل جذب أو طرد للمستثمرين الأجانب خاصة وأن هذه التقارير تصدر من هيئات دولية ذات مصداقية عالية .

الفرع الأول: مؤشر مدركات الفساد

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية و يصنف هذا المؤشر 180 دولة و منطقة وفقا لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام، و بحسب الخبراء و رجال الأعمال، و هو يستخدم مقياس من صفر إلى 100، حيث 0 فاسدة جدا و 100 خالية كليا من الفساد، و لقد كشف مؤشر مدركات الفساد لهذا العام أن الفساد ينتشر بكثرة في البلدان التي تتدفق فيها الأموال بحرية في الحملات الانتخابية حيث تستمع الحكومات فقط لصوت ذوي النفوذ من أثرياء أو ممن لهم علاقة جيدة (منظمة الشفافية الدولية، 2019).

بالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد و من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها مازالت

مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال ، وهو ما يعني أن النظام العام في الجزائر يشجع سيادة بيئة التقدير الشخصي و إقصاء المنافسة الشريفة و يتمتع سيولة المعلومات، و الجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر ضمن التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خلال (2015-2019) .[1]

الجدول رقم5: تطور ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2012-2021)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الترتيب	105	94	100	88	108	112	105	106	104	**117**
النتيجة	/34	/36	/36	/36	/34	/33	/35	/35	/36	**/33**
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للسنوات: 2012-2021

الجدول رقم 6:درجة مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر وتونس والمغرب والإمارات العربية المتحدة

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	34	36	36	36	34	33	35	35	36	**33**
تونس	41	41	40	38	41	42	43	43	44	**44**
المغرب	37	37	39	36	37	40	43	41	40	**39**
الإمارات	68	69	70	70	66	71	70	71	71	**69**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني http ://www.transparency.org/en/cpi/2021

[1] عاشوري حنين، أوضايفية حدة، الفساد وأثره على مناخ الاستثمار في الجزائر– مع الإشارة لحالة الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 9، العدد1، سنة 2021، ص ص318-319

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي :

هناك تذبذب طفيف من توزيع درجات المؤشر خلال سنوات الدراسة وهذا بالنسبة لكل من الجزائر وتونس والمغرب ,بالنسبة للجزائر هناك ارتفاع في درجة المؤشر في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وهذا يدل على تحسن في مؤشر مدركات الفساد، وبقيت مستقرة على مدار سنتي 2014و2015، لتعرف بعدها انخفاض بدرجتين سنة 2016 لتنخفض بدرجة أخرى سنة 2017، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر في سنة 2020 (104 عالميا من أصل 180 بمعدل (36 نقطة من 100) مقارنة بسنة 2019(106عالميا من أصل 180) بمعدل (35 نقطة من أصل 100)إلا أنها تبقى ضمن البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية والنزاهة ما أعطى صورة سيئة عن الجزائر وعن مناخ أعمالها بأنه مناخ طارد للإستثمارات .

أما بالنسبة لتونس عرفت استقرار في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2012 2013 لينخفض بدرجة سنة 2014 ثم يواصل الإنخفاض بدرجتين في سنة 2015 وهو مؤشر على زيادة مظاهر الفساد في تونس خلال سنة 2015، لتستدرك بعدها هذا الإنخفاض حيث عرفت سنة 2016 زيادة بثلاث درجات في مؤشر مدركات الفساد، لتواصل في الزيادة خلال سنة 2017 مما يدل على زيادة الجهود المبذولة من قبل السلطات التونسية لمحاربة مظاهر الفساد.

ولقد حققت تونس 44 درجة من 100 بعام 2021 وهي نفس درجة عام 2020 رغم قيام تونس باتخاذ تدابير مثيرة للقلق تشمل إغلاق هيئة مكافحة الفساد ووضع رئيسها تحت الإقامة الجبرية ’الأمر الذي يضعف آليات المساءلة القائمة ويثير مخاوف بشأن مصير المبلغين عن الفساد وجاءت هذه الإجراءات بعد النصف الثاني من العام 2020 ومن المتوقع أن يكون لها تأثير سلبي مباشر على ترتيب ودرجة تونس عل المؤشر لعام 2022 ومابعده إذا لم يتم التراجع عنها.

أما المغرب فهي الأخرى عرفت استقرارا في درجة مؤشر مدركات الفساد خلال سنتي 2012 و2013 ليرتفع المؤشر بدرجتين خلال سنة 2014، مما يدل على زيادة مظاهر انخفاض مظاهر الفساد في المغرب سنة 2014 ليعرف انخفاض على غرار الجزائر وتونس، وهو ما يدل على زيادة مظاهر الفساد خلال هذه السنة بالنسبة للبلدان الثلاثة لتعود وتعرف زيادة خلال سنة 2016 استمرت إلى سنة 2017 بزيادة قدرت بثلاث درجات مقارنة بسنة 2016 مما يدل على انخفاض مظاهر الفساد في المغرب.

ولقد حققت المغرب الدرجة 39 من 100 بعام 2021 بعدما كانت حققت40 عام 2020 و41 عام 2019 وتقول الشفافية الدولية لم يقتصر قانون الطوارئ على حرمان المواطنين من حرياتهم في التنقل والتجمع والكلام فحسب بل تم استخدامه كغطاء قانوني لاستهداف منتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان .

بالرغم من الزيادة في درجات مؤشر مدركات الفساد في كل من الجزائر وتونس والمغرب إلا أن هذه الزيادة لم تبلغ المستوى المطلوب ، حيث مازالت الدول الثلاثة ضمن الجزء الثاني من الترتيب حيث صنفوا ضمن 50% من الدول التي تقل فيها درجات مؤشر مدركات الفساد الا ان تونس دائما في الصدارة مقارنة بالجزائر والمغرب حيث خلال سنة 2021 كان ترتيبهم دوليا كالتالي: تونس في المرتبة 70، ثم المغرب 87، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 117 من بين 180 دولة .

أما إذا جئنا إلى الترتيب العالمي والعربي للجزائر في هذا المؤشر ومقارنته بترتيب الإمارات العربية المتحدة نجد أن الجزائر رتبت في درجات متدنية جدا، ابتداء من 2010 والى غاية 2020، وهذا نتيجة لتوسع رقعة الفساد فيها وزيادة منسوبه، وهو ما جعل الجزائر ومنذ سنة 2010 لا تكاد تفارق المرتبة فوق المائة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، لتستقر سنة 2021 عند المرتبة 117 عالميا من أصل 180 دولة وذلك نتيجة لتسجيلها قيمة 33 درجة وهي قيمة تعد جد متدنية في سلم مؤشر مدركات الفساد، في حين نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة لجهودها الكبيرة المبذولة في سبيل محاربة الفساد جعلها تسجل قيم عالية ضمن مؤشر مدركات الفساد وتصنف ضمن الثلاثين دولة الأولى عالميا من حيث انخفاض درجات الفساد حيث احتلت المركز 24 و21 لسنتي 2021 و2020 على التوالي وتصدرت قائمة الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية بتحصلها على 69 و71نقطة لسنتي 2021 و2020 على التوالي، وبحسب الشفافية الدولية يعود التقدم الإماراتي على مستوى المنطقة العربية إلى تبسيط الإجراءات الحكومية واستخدام التكنولوجيا في المعاملات الحكومية الذي يحد من البيروقراطية وهذا بالتأكيد سيحد من فرص الفساد في القطاع الحكومي، ومن بين هذه الإجراءات الإبلاغ إلكترونيا من خلال خدمة تقديم البلاغات السرية بشأن الحالات المشبوهة، والإبلاغ السري هو قناة اتصال آمنة وسرية لموظفي وزارة المالية وجميع المعنيين، حيث يمكن من خلاله تقديم بلاغات بنوايا سليمة عن أية انتهاكات متعلقة بالفساد دون أدنى خوف ومساءلة .

الفرع الثاني: مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي: يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يتم الإعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقياس الوحيد الذي يشمل جميع دول أعضاء الأمم المتحدة، يطلق على (Worldwide GovernanceIndicators)هذا المؤشر اسم " المؤشرات العالمية للحوكمة" يحتوي المؤشر على ست مؤشرات فرعية الصوت والمساءلة، غياب العنف والاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد[2]، تأخذ هذه المؤشرات نقاط على سلم التقديرات (من -2.5 إلى 2.5) من الأسوأ إلى الأحسن، وفيما يلي جدول يوضح وضعية الجزائر بالنسبة للمؤشرات الستة للحوكمة للفترة 2012-2018.

[2]بسام عبد الله بسام، الحوكمة الرشيدة ، المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 11 ،2014، ص 12.

الجدول رقم 7: تطور المؤشرات العالمية للحوكمة في الجزائر للفترة 2012-2018

	الاستقرار السياسي	الأطر التنظيمية	مكافحة الفساد	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الصوت والمساءلة	المتوسط
2012	-1.33	-1.28	-0.50	-0.53	-0.77	-0.91	-0.89
2013	-1.20	-1.17	-0.47	-0.53	-0.69	-0.89	-0.83
2014	-1.19	-1.28	-0.60	-0.48	-0.77	-0.82	-0.86
2015	-1.09	-1.17	-0.65	-0.50	-0.86	-0.85	-0.85
2016	-1.10	-1.17	-0.68	-0.53	-0.86	-0.86	-0.87
2017	-0.92	-1.20	-0.60	-0.59	-0.86	-0.90	-0.85
2018	-0.79	-1.26	-0.64	-0.44	-0.78	-0.98	-0.82

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة 2019

يعرف هذا المؤشر تذبذب حيث أسوأ قيمة سجلت خلال هذه الفترة كانت سنة 2017 بما قيمته 0.59- لتسجل السنة التي تليها أفضل قيمة 0.44- ، ويوضح الجدول أعلاه أن الجودة المؤسسية السياسية لاتزال هشة وضعيفة بالنسبة للمؤشرات الستة وللمؤشر المتوسط ، خاصة فيما يتعلق بمؤشري الأطر التنظيمية الذي يتجه إلى السالب أكثر سنة بعد سنة أخرى طول الفترة وكذا مؤشر الاستقرار السياسي، رغم جهود الدولة لتنشيط البيئة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ، وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية . فقد عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي، بهدف تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر التنظيمية والقانونية، من خلال الحد من التشريعات ومراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار، بإضافة حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال اعتماد قوانين جديدة إلا أن البيانات في الجدول أعلاه لا تعكس أية جهود للدولة في هذا المجال، فرغم التحسن الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية مثل فعالية الحكومة، إلا أنه كان بعيدا جدا عن المستوى المقبول.

الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال

الجدول رقم 8: تطور موقع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2015-2020

السنوات	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة
المؤشر العام	154	50.69	163	45.72	156	46.72	166	46.71	157	49.65	157	**48.6**
بدء النشاط التجاري	141	74.07	145	76.08	142	77.54	145	77.54	150	78.07	152	**78.0**
استخراج تراخيص البناء	127	65.72	122	64.05	77	58.93	146	58.89	129	63.28	121	**65.3**
الحصول على الكهرباء	147	59.68	130	57.56	118	60.58	120	60.56	106	69.58	102	**72.1**
تسجيل الملكية	157	50.67	163	43.83	162	43.83	163	43.83	165	44.26	165	**44.3**
الحصول على الائتمان	171	10.00	174	10.00	175	10.00	177	10.00	178	10.00	181	**10.0**
حماية الأقلية المستثمرين	132	45.00	174	33.33	173	33.33	170	33.33	168	35.00	179	**20.0**
دفع الضرائب	176	41.63	169	45.03	155	54.11	157	54.11	156	53.91	158	**53.9**
التجارة عبر الحدود	131	64.21	176	24.15	178	24.15	181	24.15	173	38.43	172	**38.4**
تنفيذ العقود	120	52.89	106	55.49	102	55.49	103	55.49	112	54.78	113	**54.8**
تسوية حالات الإعسار	97	42.74	173	47.67	74	54.53	71	49.24	76	49.29	81	**49.2**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير دوينغ بيزنس سنوات 2015-2020

من خلال الجدول أعلاه يتضح الأداء الضعيف لمؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر التي تحتل المراتب الأخيرة حيث انتقلت من المرتبة 154 سنة 2015 إلى المرتبة 157 سنة 2020، وهذا نتيجة كثافة الإجراءات البيروقراطية التي تميز متابعة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة ، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة وهي:

1-مؤشر بدء النشاط التجاري : يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع، ونلاحظ من الجدول أنه يتضح جليا تراجع الجزائر من المرتبة (141)سنة 2015 إلى المرتبة (152) سنة 2020، إلا أن هناك تحسنا طفيفا في المؤشرات الفرعية ،حيث أصبحت عدد الإجراءات (12) إجراء بعدما كانت سنة 2015 (14) إجراء، كما تقلصت المدة اللازمة لذلك من(24) يوم

إلى(18) يوم وبتكلفة (113%)من متوسط الدخل الفردي ، وهذا في سنة 2020، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأدنى من رأس المال المطلوب عند بداية التأسيس سنة 2017 ، كما تم إلغاء شرط الحصول على السجلات الجنائية للمسيرين، من خلال استقراء الجدول السابق يمكن لنا القول أن الجزائر لم تشهد إي تحسن في هذا المؤشر بل بالعكس عرفت تراجعا خلال السنوات الأخيرة ، يعود ذلك إلى إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك.

2-استخراج تراخيص البناء: صنفت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة (121) عالميا يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة الازمة لبناء مستودع ,ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح ،وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة ,وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، واستخراج تراخيص البناء في الجزائر يحتاج إلى(19) إجراء خلال (131) يوم وبتكلفة(6.5 %) من قيمة المستودع كما تحصلت على (12) نقطة من(15) وفق مؤشر مراقبة جودة البناء وهذا في سنة 2020 ، فهناك تحسن ملحوظ بالمقارنة مع السنة الماضية خاصة فيما يتعلق بالمدة الزمنية والتي تقلصت بخمسة أيام وبتكلفة(7.8%).

3-الحصول على الكهرباء: نلاحظ تحسنا ملحوظا في ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحصول على الكهرباء، حيث تم تصنيفها في المرتبة (102) سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة (106) سنة 2019 وذلك نتيجة تحسن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحصول على الكهرباء ففي سنة 2020 يحتاج الحصول على الكهرباء في الجزائر إلى 5 إجراءات خلال 84 يوم وبتكلفة 967 % من متوسط الدخل الفردي، كما بلغ مؤشر شفافية التعريفة بخمس نقاط من ثمانية، ويرجع هذا التحسن إلى جعل الحصول على الكهرباء أكثر شفافية من خلال نشر تعريفة الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمرفق وكان ذلك سنة 2017 بالإضافة إلى تبسيط العمليات الإدارية.

4-مؤشر تسجيل الملكية: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقين بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخالي من الخلافات العقارية بعد شرائه، وصنفت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة (165)عالميا، فتسجيل الملكية في الجزائر يحتاج إلى عشرة إجراءات خلال(55) يوم وبتكلفة (7.1%)من قيمة الأصل العقاري، وبمستوى جودة إدارة الأراضي(7.5 من 30 نقطة) وهذا في سنة 2020 ومن خلال الجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها.

5-الحصول على الإئتمان: احتلت الجزائر المرتبة (181) عالميا بعدما كانت في المرتبة(171) سنة 2015، وهذا بسبب ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية (2 نقطة من 12)،وانعدام مؤشر عمق المعلومات الإئتمانية، بالإضافة إلى انعدام نسبة تغطية المكاتب للمعلومات الائتمانية، وهذا دليل على صعوبة الحصول على الإئتمان اللازم سواء لإقامة المشاريع الإستثمارية أو تمويل عملياتها التشغيلية.

6-حماية الأقلية المستثمرين: صنفت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة(179) سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة(132) سنة 2015 وسبب هذا التراجع يرجع إلى ضعف المؤشرات الجزئية المكونة له كمؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (نقطة من 10) ومؤشر نطاق شفافية الشركة (4 نقاط من 10)، بالإضافة إلى مؤشر نطاق حقوق المساهمين (5 نقاط من 10) .

7-دفع الضرائب: نلاحظ تحسن في ترتيب الجزائر من المرتبة (176) سنة 2015 إلى المرتبة (158) سنة 2020بعدد الضرائب المدفوعة بلغت (27)في مدة(265 ساعة)في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح ب(66.1%)، وبالرغم من تذبذب رتبة الجزائر بين الإرتفاع و الإنخفاض إلا أننا لاحظنا تحسنا ملحوظا في المؤشرات الفرعية خلال الفترة (2015-2020).

8-التجارة عبر الحدود: نلاحظ تراجعا ملحوظا في ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر من المرتبة 131 سنة 2015 إلى المرتبة 172 سنة 2020، نتيجة عدم تحسن المؤشرات الفرعية المتعلقة بوقت وتكلفة التصدير، في حين هناك تحسن في مستوى المؤشرات الفرعية المتعلقة بوقت وتكلفة الاستيراد، وبهذا يظهر لنا أن الجزائر تعطي أهمية كبيرة للإستيراد على حساب التصدير .

9-مؤشر إنفاذ العقود: نلاحظ تحسن في الترتيب ضمن المؤشر من المرتبة 120 سنة 2015 إلى المرتبة (113) سنة 2020، بالرغم من ثبات قيمة المؤشر الفرعي للمدة ب(630) يوم وارتفاع التكلفة ب (21.8%)من قيمة المطالبة بعدما كانت (19.9%) سنة 2016،مع ثبات قيمة مؤشر جودة الإجراءات القضائية ب (5.5 نقطة من 18) .

10-تسوية حالات الإعسار: صنفت الجزائر ضمن هذا المؤشر في المرتبة 81 سنة 2020 بعدما كانت في المرتبة 97 سنة 2015 ولقد تقلصت الفترة الزمنية لإغلاق الأعمال إلى 1.3 سنة2020 بعدما كان 2.5 سنة 2015،مع ارتفاع معدل استيراد الأموال إلى 54.8 سنت لكل دولار، ولقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الأفضل من بين المؤشرات .

الجدول رقم 9: ترتيب ونتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال لدول الجزائر والمغرب وتونس والإمارات(2019-2020)

الاقتصاد	الترتيب			نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال		
	2019	2020	التغيير	2019	2020	التغيير
الجزائر	157	157	0	49.65	48.6	**-1.05**
تونس	80	78	+2	66.11	68.7	**+2.59**
المغرب	68	53	+5	71.02	73.4	**+2.38**
الإمارات	11	16	-5	80.47	80.9	**-0.38**

المصدر:(https//www.doingbusiness.org/en/data(consulte le 06/05/2022

يوضح الجدول رقم9 المقارنة التي حققتها هذه الدول من حيث الترتيب ونتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الفترة 2019-2020 بين جميع الدول التي يشملها التقرير، حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى في الدول المغاربية وكان أداء المغرب جيد فقد تحسنت بمقدار خمس نقاط من تصنيف 68 في سنة 2019 إلى 53 في سنة 2020، ويحتل المغرب الترتيب العالمي الحالي المركز 53، ونفذ المغرب عدة إصلاحات تتمثل في تعزيز حماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وتخفيض معدل الضريبة على دخل الشركات، وتطبيق الدفع الإلكتروني لرسوم الميناء، وتحسنت تونس التي تحتل المرتبة 80 والثانية على مستوى دول المغرب العربي ، بمركزين في ترتيب سنة 2020 وأبرزت نتائج التقرير أن تونس حلت في المرتبة 32 في" مؤشر بدء النشاط التجاري " من خلال دمج أكثر الخدمات في شباك موحد مع تقليص التكاليف، فيما احتلت المرتبة 104 "في تسجيل الملكية " وذلك بعد أن سرعت تونس في عملية تسجيل الممتلكات من خلال ترشيد المسار الداخلي لنقل الملكية، كما زادت تونس من شفافية التصرف في الأراضي من خلال نشر إحصائيات تتعلق بالمعاملات العقارية في السجل العقاري، كما ارتقت تونس في مؤشر " خلاص الأداءات" بفضل تركيز منظومة جبائية ترتكز على المخاطر.

واحتلت دولة الإمارات المرتبة 16 عالميا عام 2020 متراجعة بخمس مراتب عن عام 2019، وتراجعت نتيجة الدولة ب0.38 نقطة لتصبح 80.9 نقطة من أصل 100، ولكنها تتصدر إقليميا للسنة السابعة على التوالي، وجاءت الإمارات في قائمة العشر الأوائل على مستوى العالم في 4 من أصل 10 محاور : الحصول على الكهرباء (1 عالميا) واستخراج تراخيص البناء(3 عالميا) وإنفاذ العقود (9 عالميا) وتسجيل الممتلكات(10 عالميا).

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري وأهم الإصلاحات المتعاقبة عليه

الفرع الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري

يعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.

يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية و الكيميائية، و صناعة البلاستيك و الزجاج و الألمنيوم و المشروبات و صناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، و تعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى 4 % من مجموع الصادرات.

و يرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية و الكهربائية و الميكانيكية و البلاستيك و المطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة، و تمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا و تعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية وهو ما يؤكده الجدول أدناه.

الجدول 10:الصادرات خارج المحروقات (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

	مواد غذائية		مواد أولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %
2000	30	5.08	42	7.12	447	75.376	12	2.03	44	7.46	15	2.54
2001	30	5.36	39	6.96	413	73.75	22	3.93	42	7.50	14	2.50
2002	35	5.92	56	9.48	403	68.19	20	3.38	50	8.46	27	4.57
2003	47	9.85	49	10.27	316	66.25	1	0.21	29	6.08	35	7.34
2004	66	10.00	97	14.70	432	65.45	0	0.00	50	7.58	15	2.27
2005	67	8.55	136	17.35	526	67.09	0	0.00	36	4.59	19	2.42
2006	73	6.51	195	17.38	765	68.18	1	0.09	44	3.92	44	3.92
2007	88	8.98	170	17.35	640	65.31	1	0.10	46	4.69	35	3.57
2008	119	8.58	334	24.08	834	60.13	1	0.07	67	4.83	32	2.31
2009	113	14.75	169	22.06	393	51.31	0	0.00	42	5.48	49	6.40
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.45	1	0.10	30	3.10	30	3.10
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.79	0	0.00	35	2.85	16	1.30
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65	0	0.00	32	2.78	19	1.65
2013	404	38.48	109	10.38	492	46.86	0	0.00	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0.00	17	0.83	11	0.53

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

الجدول 11: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010 – 2018: (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

السنوات		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	57.762	56.143	1.619
	النسبة %	100	97.20	2.80
2011	القيمة	73.804	71.662	2.140
	النسبة %	100	97.10	2.90
2012	القيمة	72.620	70.571	2.048
	النسبة %	11	97.18	2.82
2013	القيمة	65.823	63.662	2.161
	النسبة %	100	96.72	2.810
2014	القيمة	61.172	58.362	4.59
	النسبة %	100	95.41	2.057
2015	القيمة	35.138	33.081	5.85
	النسبة %	100	94.15	1.781
2016	القيمة	29.698	27.917	6
	النسبة %	100	94	1.930
2017	القيمة	35.132	33.203	5.49
	النسبة %	100	94.51	1.78
2018	القيمة	41.783	38.953	2.830
	النسبة %	100	93.23	6.77

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر(2019)

الشكل 4 يبين لنا بوضوح مستوى الصادرات خارج المحروقات أمام صادرات المحروقات وإجمالي الصادرات

الشكل 4: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2010 – 2018 الوحدة: مليار دولار أمريكي

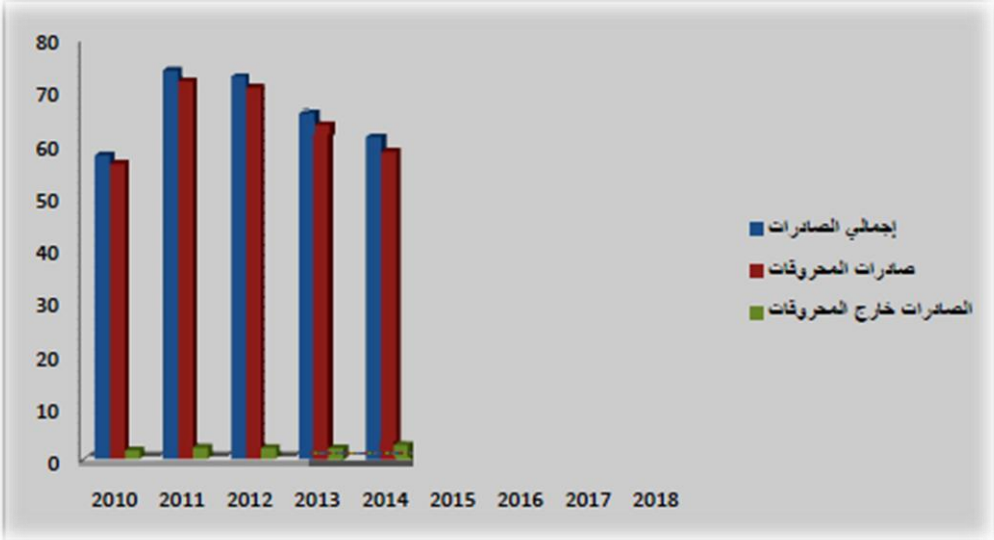

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول 2.بنك الجزائر(2019)

من خلال الجدول 2 يتضح لنا بأن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات، كما يبين لنا تطور صادرات كل مجموعة من هذه المجموعات خلال فترة الدراسة 2010–2018 والملاحظ هو أن المواد نصف المصنعة كانت تشكل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي المجموعات الأخرى وقد تراوحت هذه النسبة بين 67.26% كحد أدنى سنة 2010 والنسبة 83.63% كحد أقصى سنة 2014 وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال طول فترة الدراسة صعودا ونزولا. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين الصعود والنزول، حيث عرفت منحى تصاعدي خلال الفترة 2010–2014 أين وصلت أعلى قيمة لها بمقدار 2.35 مليار دولار، ثم تراجعت هذه القيمة خلال السنتين 2015–2016 ثم عاودت الصعود من جديد خلال السنتين 2017–2018.
ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أيضا بأن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الثانية من حيث النسبة المشكلة للصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة متذبذبة نزولا وصعودا طيلة فترة الدراسة، لكن تذبذبها لم يكن كبيرا، حيث تراوحت بين أدنى نسبة والتي قدرت ب 11.49 % سنة 2004 وبين أعلى نسبة والتي قدرت ب 18.80 % سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد وصلت أعلى مستوى لها سنة 2013 بمقدار 402 مليون دولار.
كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق بأن المواد الأولية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث نسبتها في الصادرات خارج المحروقات، وقد كانت هذه النسبة أقل من 10 % في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2010 أين

وصلت 10.19 %، وقد بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2018 حيث قدرت ب 3.25 %. أما من حيث القيمة فكانت متذبذبة أيضا بين النزول والصعود، حيث استقرت نوعا ما في الفترة 2010-2012 في حدود 160 مليون دولار، ثم نزلت واستقرت في حدود 110 مليون دولار في الفترة 2013 -2015، ثم انخفضت إلى 84 مليون دولار سنة 2016 وتواصل الانخفاض إلى 73 مليون دولار سنة 2017، وعاودت الارتفاع إلى 92 مليون دولار سنة 2018.

وفيما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فكانت قيمها ضئيلة جدا ونسبها ضعيفة، حيث قدرت أعلى نسبة للتجهيزات الصناعية 4.04 % سنة 2017، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 90 مليون دولار سنة 2018. وفيما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت أعلى نسبة لها 2.04 % سنة 2010، أما من حيث القيمة فقد بلغت أعلى قيمة لها 33 مليون دولار وهذا سنتي 2010 و 2018.

وتعتبر الفترة (2015-2018) الفترة التي شهدت انهيار أسعار البترول إلى مادون 40 دولار للبرميل، بحيث إذا ما قارننا بين إيرادات سنة 2011 والتي بلغت 73.804 مليار دولار وسنة 2016 والتي بلغت 29.698 مليار دولار نرى بأن تأثير الأزمة كان كبيرا من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف.

وفي هذه الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الإقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنوع الإيرادات، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا، وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب بحيث سجلت 1.781% سنة 2015إلى 6.77%سنة 2018.

وآخر الإحصائيات المتداولة في هذا المجال تقول بأن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد إرتفعت بحوالي 59 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وهذا حسبما أفادت به حصيلة وزارة التجارة، وقد بلغت قيمة هذه الصادرات 870.33 مليون دولار مقابل 547 مليون دولار السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 58.83 %، وشكلت هذه الصادرات خارج المحروقات للثلاثي الأول ما نسبته 11.30 % من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة. وقد قامت بعمليات التصدير هذه 714 مؤسسة مصدرة، وبخصوص أهم المواد المصدرة خلال هذه الفترة فتمثلت في مادة الإسمنت التي ارتفعت صادرتها 96.19% مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2020 لتبلغ قيمتها 37.85 مليون دولار، بينما بلغت صادرات السكر 102 مليون دولار بزيادة 65.71% وصادرات التمور بلغت قيمة 37.11 مليون دولار بزيادة قدرها 40.62 %، أما صادرات الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية فقد قدرت ب 226.85 مليون دولار وهذا بزيادة قدره 10.96 %، وأما فيما يخص الزيوت والمواد المشتقة من الفحم الحجري فقد بلغت صادراتها 124 مليون دولار بزيادة بلغت 75 %، وأما صادرات المواد الغذائية فقد بلغت 169 مليون دولار بزيادة قدرها 51%.

والملاحظ عموما هو زيادة قيم مختلف المواد المصدرة خارج المحروقات خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 وهذا شيء إيجابي ويبعث على التفاؤل، لكن نسبة الصادرات خارج

المحروقات لإجمالي الصادرات تبقى ضعيفة حيث بلغت نسبتها 11.30 %، وهذا يتطلب مزيدا من الجهد والدعم لصالح المصدرين للرفع من هذه النسبة إلى مستويات أكثر.[1]

الفرع الثاني: الإصلاحات المتعاقبة على القطاع الصناعي

و مع بداية سنوات الثمانينيات و لأجل إيجاد حل للمشاكل المطروحة، قامت السلطات العمومية بتطبيق برنامج سمي ببرنامج إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، واستندت فيه على فرضيتين أساسيتين هما:

– كلما هو أصغر هو قابل للتحكم فيه أكثر.

– لا توجد هناك اقتصاديات الحجم في أغلبية قطاعات النشاط الاقتصادي الوطني.

و قد اعتقدت السلطات العمومية أن الإصلاح المتمثل في إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية هو الحل الأنسب الذي يمكن المسيرين من التحكم في المؤسسات و في مردوديتها المالية و الاقتصادية، و بالتالي يمنح الفعالية للجهاز الإنتاجي الوطني.

أولا– إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات المالية (1980)

"مباشرة بعد السنوات الأولى التي أعقبت نيل الجزائر لاستقلالها الوطني و من أجل نهوضها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تبنت الجزائر إستراتيجية للتنمية مبنية على نموذج الصناعات المصنعة، هذه الإستراتيجية سمحت بخلق قاعدة صناعية و تشكيل نسيج من الشركات الوطنية الكبرى التي أوكلت لها مهمة استرجاع الثروات الوطنية و تنمية الفروع الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، غير أن تكييف أشكال تنظيم هذه المؤسسات العمومية في التنمية التوسعية للاقتصاد قد أدى إلى تركيز معلن عنه في الهياكل، كما أن تداخل دور الدولة و دور المؤسسة العمومية أدى بهذه الأخيرة إلى تطوير نشاطات اجتماعية كالنقل، الصحة، نشاطات رياضية... الخ، ترجم بثقل في تسيير المؤسسات و الاقتصاد في مجمله، الأمر الذي جعل تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تطور اللامركزية و تنمية المبادرات أكثر صعوبة .

1– إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية

بموجب المرسوم رقم 80–242 المؤرخ في 04 اكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات تم تطبيق العملية الأولى لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، هذا التدبير الإداري قسم 66 شركة وطنية التي كانت في السابق تشكل المفخرة بالنسبة للجزائر الى 574 وحدة للإنتاج و التوزيع، و على سبيل المثال تم تقسيم شركة سوناطراك التي كانت تشكل مزهرية قطاع الدولة إلى 13 وحدة مستقلة، في حين أن الشركة الوطنية للصناعات

[1] زهرة مصطفى، ولقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من(2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02،(2021)، ص ص 139–141

الميكانيكية قد تم تفكيكها إلى ستة وحدات، إلى جانب هذه المؤسسات الصغرى الصناعية و التجارية، يضاف إليها تنظيم مؤسسات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات إلى مؤسسات عمومية محلية، و قد بلغ عدد المؤسسات العمومية المحلية في سنوات الثمانينيات 700 وحدة على مستوى الولايات و حوالي 1000 أخرى على مستوى البلديات.

2- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية

و تطبيقا للمرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 اكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات إن تجربة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها في بداية الثمانينيات و التي لم تؤدي إلى إعادة النظر في نظام المالك المهيمن و الوحيد الذي كان للدولة على المؤسسة لم تكن مشجعة لتحقيق الأهداف التي كانت ترمي إليها تلك التجربة، بل على العكس من ذلك فقد أدت إلى تفكيك الجهود، و قد نتج عنها التبذير و الكثير من التكرار في الأعمال، لهذا فقد توجه النقاش نحو منطق أخر للإصلاح حول مبدأ استقلالية التسيير و استقلالية المؤسسة، في هذا السياق، قامت السلطات العمومية بتاريخ 12 جانفي 1988 بإصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالإصلاحات و يتعلق الأمر بستة 06 قوانين، منها الجديدة و أخرى معدلة و مكملة تنظم استقلالية المؤسسة.

ثانيا- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية) 1988

لقد كان القطاع العمومي في الاقتصاد الجزائري هو المهيمن دائما، و عرقل النظام الثلاثي للدولة التي تعتبر في الإقتصاد مالكة، مسيرة و قوة عمومية عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية و كمؤسسة اقتصادية حقيقية، لأجل ذلك فقد اقترح الإصلاح المتضمن في القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بصفة أساسية تحرير المؤسسة العمومية بإخضاعها جوهريا إلى قوانين السوق، و بالتالي فالهدف من وراء عملية استقلالية المؤسسات العمومية ماليا و إداريا بموجب هذا القانون هو إجراء قطيعة مع مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي تميز بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة، و قد أدى منح الاستقلالية للمؤسسات إلى إسقاط أحد أهم حجري الزاوية الاقتصادية للاشتراكية الجزائرية و هما التسيير الاشتراكي للمؤسسات لسنة 1971 و النظام العام للعمال.

و وفقا لما جاء في المادة الثالثة من القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، تشكل المؤسسة العمومية الإقتصادية الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد و الخدمات و تراكم رأس المال و تعمل هذه المؤسسة في خدمة الأمة و التنمية وفق الدور و المهام المنوطة بها و تتمتع بالشخصية المعنوية التي تسري عليها قواعد القانون التجاري إلا إذا نص صراحة على أحكام قانونية خاصة، و لأجل تحقيق أهداف هذه المؤسسة فقد اتخذ القانون السالف الذكر شكلين من أشكال الشركات، حيث تنص المادة الخامسة على أن: المؤسسات العمومية الاقتصادية، هي شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية تملك الدولة و أو الجماعات المحلية فيها مباشرة أو

بصفة غير مباشرة، جميع الأسهم و/ أو الحصص و يتوقف الاختيار بين أحد الشكلين المنصوص عليهما أعلاه على ميدان عملهما و أهميته في التنمية الاقتصادية "، هذه المؤسسة هي مزودة برأسمال اجتماعي كما جاء في المادة السادسة التي تنص: " يكون للمؤسسة الاقتصادية رأس مال، تكتتبه أو تدفعه، حسب الحالة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة الدولة أو الجماعات المحلية أو مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى "، و هي أيضا مزودة بهياكل للتسيير، منها الجمعية العامة، مجلس الإدارة بالنسبة للمؤسسة العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركة مساهمة و مجلس مراقبة بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة و المديرية العامة المكلفة بالتسيير إذن، فالجديد الذي جاء به القانون رقم 88-01 هو أنه منح المؤسسة العمومية هامش حركة أكثر أهمية في تسيير الأعمال الجارية من فترة الاقتصاد الممركز، و قد سمح لها برفع الأسعار بالنسبة لمنتجاتها بتطبيق القانون رقم 89-12 المتعلق بالأسعار و يمكن لها أيضا تحديد كيفيات مكافأة العمال عن طريق اتفاقيات جماعية بعد إلغاء النظام العام للعمال بواسطة القانون 90-02 المؤرخ في 21 أفريل 1990، هذه النصوص القانونية تهدف إلى جعل الشخصية الأولى للمؤسسة رب عمل حقيقي عمومي للتسيير المخوصص للموارد العمومية بدون خوصصة للملكية.

ثالثا- قانون صناديق المساهمة1988

إن الهدف من صدور القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة هو خلق شركات لتسيير القيم المنقولة، و طبقا لما جاء في نص المادة الثانية من هذا القانون يعمل صندوق المساهمة كعون ائتماني للدولة التي تسند إليه رؤوس أموال عامة يتولى تسييرها المالي و يتولى الصندوق القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة، لا سيما عن طريق المساهمة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية بهدف تحقيق أرباح مالية و بهذا يشكل حافظة للقيم المنقولة التي يتولى تسييرها، و قد منح المشرع هذا الصندوق طبقا لنص المادة العاشرة من القانون دور دراسة و تنفيذ كل تدبير من شأنه تشجيع التوسع الاقتصادي و المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي يحوز أسهما أو حصصا في رأسمالها، و غاية ذلك هو تحقيق أرباح ضمن الشروط التي يحددها مخططه المتوسط الأمد، و ما تجدر الإشارة إليه، أن الصندوق لا يعتبر مؤسسة مصرفية و بالتالي فلا يجوز له تسيير حسابات الإيداع و اللجوء إلى الادخار و ذلك حسب نص المادة التاسعة من القانون.

رابع- القانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة 1955

بالنظر إلى النتائج السلبية المحققة من طرف صناديق المساهمة، التي كانت تعتبر مجرد عون ائتماني للدولة، و التي زادت في بيروقراطية إضافية على كاهل المؤسسات الاقتصادية، و كرست فكرة الاحتكار الاقتصادي على الأقل في الجانب المالي، قامت السلطات العمومية بإصدار الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة و بموجب هذا فقد أعيد تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار شركات قابضة عمومية صناعية و مالية و أصبح القطاع العمومي يعمل ضمن نظام

اقتصادي تم تجديده بصورة كلية، غير احتكاري، معرض للمنافسة، و خاضع للحساب الاقتصادي و كذا لقواعد القانون التجاري، و أصبح مفهوم الدولة المالكة، و الشريكة و المسيرة غير معمولا به.

لقد بقيت الدولة هي المالكة، لكن وكلت سلطاتها كمالكة إلى شركات عمومية تعمل كمؤسسات اقتصادية و مالية مستقلة ذاتيا، هذه الشركات تقوم بتسيير مساهمات الدولة و لا تسير المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تبقى مستقلة كليا، و تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية للشركات القابضة فيما يخص قراراتها للشركات فقط، أما كل ما يتعلق بالجانب العملي اليومي فهو من الاختصاص المطلق للمؤسسة.

1-المجلس الوطني لمساهمات الدولة

لقد نصت المادة 17 من الامر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995 المتعلق بتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة، على أنه ينشأ مجلس وطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة العمومية و توجيهه و يزود هذا المجلس بكتابة تقنية دائمة توضع تحت سلطة مندوب لمساهمات الدولة يعين بمرسوم تنفيذي، و يوضع المجلس الوطني لمساهمات الدولة تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته و يحدد تشكيله و سيره بمرسوم تنفيذي.

خامسا- قانون الخوصصة 1995

إن مسألة الخوصصة في بلادنا قد تم التطرق إليها في محيط صعب اجتماعيا و غير ثابت سياسيا، و قد عرف القانون الذي يضم خوصصة المؤسسات العمومية إعدادا تدريجيا قبل الوصول الى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل والمتمم بالأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل و المتمم بالأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس 1997 وصولا الى الامر رقم 01-04 المؤرخ في 20 اوت 2001 المعدل و المتمم، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها الأمر الأول الذي جاء لمعالجة مسألة خوصصة المؤسسات العمومية هو الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، هذا القانون الأساسي الذي له خاصية التطبيق على كل أشكال الخوصصة، وضع الإطار القانوني و المؤسساتي الذي يتدخل في عملية الخوصصة قد آثار عند تطبيقه العديد من الانتقادات سواء في مؤسسات الخوصصة أو المتعاملين الاقتصاديين أو الشركاء الاجتماعيين)النقابة(، و بالتالي فشله كان مرتقبا بالنظر إلى الصعوبات بالنسبة للمستثمرين و نزاعات الاختصاص ما بين مختلف المؤسسات التي أدى إليها و حتى قبل تنفيذه، و قد كان هذا الأمر موضوع تعديل في مارس 1997 من أجل تلطيف الإجراءات و توسيع التدابير التحفيزية لا سيما بالنسبة لأجراء المؤسسات القابلة للخوصصة إن تضاعف المتدخلين في عملية الخوصصة بدون سلطات حقيقية، التداخلات المتعددة في الاختصاصات، تحويل الشركات القابضة العمومية في الواقع إلى وصايات حقيقية، التنازع في الاختصاصات ما

بين مجلس الخوصصة، الشركات القابضة العمومية و المجلس الوطني لمساهمات الدولة، العمل البيروقراطي للمتدخلين...الخ، هي كلها صعوبات و عوائق أعاقت جهاز الخوصصة و أدت به إلى إنتاج معاكس للأهداف التي كان يبحث عنها، هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى إصدار الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها، هذا الإصلاح الذي في نفس الوقت أعاد تنظيم تسيير القطاع العمومي الاقتصادي قد أعاد أيضا رسم الجهاز المؤسساتي للخوصصة"[1].

و بعد عشرية كاملة من الأزمة جاءت السلطات الجزائرية بسياسة الانعاش الاقتصادي والتي تهدف بالأساس الى تحريك النشاط الاقتصادي بعدما كان يعاني من الركود، وهذه السياسة تمثلت في كل من برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج تكميلي لدعم النمو 2005-2009 وبرنامج الخماسي لدعم النمو 2009-2014 بحثي نلاحظ في الفترة الأولى للبرنامج الانعاش تطور الناتج الداخلي الخام لقطاع الصناعة من 7.9% سنة 2001 الى تراجع ب 6% سنة 2004، كما نلاحظ أيضا بالنسبة لهذا القطاع في تراجع جد خطير للنمو الاقتصادي و القيمة المضافة سنة 2005 بـ 25%، 3%، 5%، 5.4%، 5.3% خلال السنوات 2007، 2009، 2010،2011 على التوالي[2]

المطلب الثاني: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في مجال استقطاب الإستثمارات الصناعية

سنتناول في هذا المطلب مؤهلات الإقتصاد الوطني في مجال الإستثمار الصناعي وكذلك نتطرق إلى أهم المشاريع الأجنبية المقامة على أرض الوطن:

الفرع الأول: مؤهلات الاقتصاد الجزائري في استقطاب الإستثمارات الصناعية

أ- **طبيعة الموارد البشرية:** إن تكلفة العامل في الجزائر من أخفض التكاليف مقارنة بدول الجوار، ودول البحر الأبيض المتوسط، حيث يتراوح متوسط الأجر الشهري لأعوان التنفيذ ما بين 19400 و29200 دج، ويتراوح الأجر الشهري للإطارات ما بين 34900و 78900 دج، و بالتالي توفر اليد العاملة المؤهلة والرخيصة، والتي يمكن استخدامها خاصة في مجال الإلكترونيك مثلما هو جاري في الهند ودول شرق آسيا، لأن برامج المعلوماتية لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة.

[1] بوداوية محمد، الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1980-2010، بين ضعف النتائج المحققة والطموحات الكبرى المرجوة، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07 أفريل 2017، المجلد الثاني، ص253-258

1باية ساعو، القطاع الصناعي الجزائري، المشاكل و الحلول، معرف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان2017،ص80

ب- حجم السوق: يضم السوق الجزائري ازيد من 30 مليون نسمة بمتوسط دخل فردي يتحسن من سنة إلى اخرى خاصة في ظل انتعاش أسعار البترول في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى هذا فإن موقع السوق الجزائري يمكن[1]أن يشكل نقطة انطلاق نحو أسواق أخرى، نتيجة قربه الجغرافي من دول جنوب أوروبا والدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ج- توافر الموارد الطبيعية: إن ثراء الجزائر بمختلف الموارد الطبيعية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي يمثل عاملا مهما للاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس يعد القطاع الحيوي من أهم قوى الجذب الفعالة للمستثمر الأجنبي في ظل العولمة الصناعية، لاسيما عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي[2].

و تتوفر الجزائر على أنواع عديدة من المعادن كما يوضحه الجدول الموالي، ولكن يبقى اغلبها غير مستغل نتيجة نقص التكنولوجيا وندرة التجهيزات المرتبطة بالإمكانات المالية.

جدول رقم12: أهم الموارد الطبيعية المتواجدة في الجزائر

نوع المعدن	الاحتياطي المؤكد	الإمكانيات المحتملة	الموقع
الحديد (مليار طن)	3.5	5	تندوف
فوسفات (مليار طن)	1.6	2.5	جبل العنق - تبسة
رصاص/زنك (مليون طن)	1.6	4	باتنة
زئبق (طن)	37000	50000	عزابة- سكيكدة
الذهب(طن)	110	200	الهقار- تمنراست
اورانيوم (طن)	26000	30000	الهقار- تمنراست
الملح (مليار طن)	1	2	الجنوب الشرقي للجزائر
بريت (اوكسيد الياريوم) (مليون طن)	9.5	16	الأطلس
بنتونيت (مليون طن)	14.3	27	مغنية+مستغانم

المصدر: مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 254.

1مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 252-253

د- القرب الجغرافي من الأسواق الاستراتيجية: تعد الجزائر من الناحية الجغرافية واجهة للقطب الثلاثي المكون من أوربا، إفريقيا، والدول العربية، مما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا مميزا ويمثل هذا الأخير بالنسبة للجزائر ميزة تمكنها من تنمية فرصها الإستثمارية، واستقطاب الإستثمار الأجنبي لاسيما الموجه للتصدير، وتعد ثاني دولة في إفريقيا من حيث المساحة بعد السودان، وتتربع على أكثر من 1200 كلم من السواحل، وقد بلغت في سنة 2005 شبكة الطرق المعبدة ب107342 كلم، وهي الأكثر كثافة في إفريقيا، إضافة إلى طريق شرق غرب الذي بدأ العمل في سنة 2009.[1]

الفرع الثاني: أهم الإستثمارات الصناعية الأجنبية في الجزائر.

استنادا إلى بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عرفت النشاطات الصناعية بالنسبة للمشاريع الاجنبية تزايدا، حيث تم تسجيل 495 مشروع ما بين 2002و 2016 بنسبة60.22%من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية، بقيمة تقدر ب 1783922 مليون دينار جزائري بنسبة 80.48%سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل أو ما نسبته59.23% من إجمالي مناصب العمل المتوفرة.[2]

مركب الميتانول ومشتقاته(CP12) الواقع بأرزيو.

مركب الإتيلين ومشتقاته (CPIk) الواقع بسكيكدة.

1-صناعة المنظفات: أما الاستثمارات الألمانية فقد تركزت في عدد من المشروعات كان أهمها مشروع الشراكة في سنة 2002 بين شركة Henkel للمنتجات الاستهلاكية والشركة الوطنية للمنظفاتENAD .

2-قطاع الاتصالات: إن الشركات متعددة الجنسيات تبحث عن السوق الواسعة، والجزائر واحدة منها. حيث إنه في نهاية الثمانينات استعانت الجزائر بالشركة الفنلندية Nokia من أجل إدماج نظام الهاتف النقال غير الرقمي، وخلال فترة التسعينات أسهمت كل من شركةEricsonالسويدية والشركة الكورية Daewoo على إدماج الأنظمة الرقمية وخطوط الألياف البصرية بعدما كان البنك العالمي قد منح قرضا بقيمة 9 مليون دولار للمساهمة في ذلك، وقد تم فتح هذا القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية. حيث في ميدان الاستثمارات جنوب -جنوب تحصلت مصر على حصة معتبرة في سنة 2001 في ميدان الاتصالات في الهاتف النقال لشركةOrascom، والشركة الكويتية الوطنية سنة 2003 من رخص الاستثمار في الهواتف النقالة، إضافة إلى الرخصة الثانية في سنة

[1]- مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 254.

[2]- طالم علي، كافي فريدة، جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني (تسليط الضوء على الفترة 2002-2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص262

2004 للهاتف الخلوي GSM الذي أسند إلى المجموعة الكويتية (الوطنية) بمبلغ 12 مليار دولار منها 421 مليون دولار تتعلق بشراء الرخصة، والباقي يستثمر في التجهيزات اللازمة[1].

3- صناعة الحديد والصلب : دخلت مؤسسة سيدارميدان الشراكة مع مجموعة الشركة الهنديةIspat، حيث تملك هذه الأخيرة 70% من رأس مال الشركة العمومية للتعدين صاحبة مركب الحجار منذ 18 أكتوبر 2001، وقد تمكنت المجموعة الصناعية الهندية من رفع الإنتاج من 750 ألف طن من الصلب إلى 1.2 مليون طن سنة 2002 والى أكثر من 1.4مليون طن سنة 2003، كما تم أيضا إعادة تشغيل الفرن العالي رقم 02، وإعادة الاعتبار لوحدة درفلة التي تبلغ طاقة إنتاجها 400 ألفطن سنويا، ونجد كذلك شراكة بين شركة alfasid الجزائرية وشركة auferco المتعددة الجنسيات والخاصة بإنتاج وتسويق الصناعة الحديدية.

4-صناعة الدواء: تعد صناعة الدواء من أهم الصناعات الإستراتجية في العالم، وأكثرها سرعة وتطورا، فهي تأتي بعد الحديد والصلب والاتصالات، وهي تستخدم آلات وتقنيات دائما في تطور مستمر، وتسيطر على إنتاج الدواء شركات عالمية عملاقة تملك مراكز بحوث جد متطورة، ولقد ساهم هذا القطاع في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بحوالي 400 مليون دولار بين 1993 و2003، وتعد تجربة مجموعة صيدال كتجربة رائدة النجاح الإستثمار الأجنبي خارج المحروقات، حيث أبرمت عدة عقود شراكة يمكن ذكرها على النحو الآتي :

-عقد مع الجمع الصناعي الأوربي GPE من الاتحاد الأوربي بنسبة مشاركة جزائرية63%، قيمة الاستثمار 20 مليون دولار.

- عقد مع مجمع فرنسي RHONE POULENE بنسبة مشاركة 70%، قيمة الاستثمار 40مليون دولارا

- عقد مع مجمع فرنسي بريطانيNOVONORDISKبنسبة مشاركة 67%، قيمة الاستثمار44مليون دولار

-عقد مع مجمع بريطاني GLAXO WELCOME بنسبة مشاركة 60%، قيمة الاستثمار 40مليون دولار.

- وعقد مع مجمع أردني ACDIMA بنسبة مشاركة 30%، قيمة الاستثمار 18 مليون دولار إضافة إلى استثمارات أجنبية أخرى مثل استثمارات Pfizer الأمريكية في قطاع الصيدلة.

5-الصناعات الغذائية: أما في الصناعات الغذائية فهناك عقد شراكة ما بين المؤسسة الوطنية للسكر و Geanlion الفرنسية لإنجاز مصنع لتكرير السكر، إضافة إلى ذلك فلقد استثمرت[2]وحددت قيمة الاستثمار ب 450 مليون دولار، وكذلك استثمرت مصر في هذه الصناعة ففي سنة 1999 أنشئ مصنع للاسمنت على أساس الشراكة

[1]- مصطفى بودرامة, تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث , دراسة حالة الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص 303.

[2]- مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 304.

جزائرية مصرية بمنطقة حمام الضلعة بالمسيلة، أما شركة بوزي أو نيسام BtEziUnicem فقد اشترت في 2006 ما يقارب 35% من الرأسمال الاجتماعي لمركبي الإسمنت حجار جنوب (عنابة) و سور الغزلان. والصناعات الميكانيكية والإلكترونية: تم عقد عدة اتفاقيات شراكة في الميكانيك والإلكترونيك أهمها:

شركة Danone الفرنسية في ميدان المشروبات، وهي صناعة واعدة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويجب إعطاءها كل العناية، وتم إنشاء شركة Pepsicola بين مجمع مهري و الشركة الأمريكية الأم Pepsi-cola وهو استثمار يقدر ب 60 مليون دولار أمريكي يشغل ما يزيد عن 80 عامل.

6- صناعة العجلات: في ميدان صناعة العجلات هناك مصنع ميشلان الفرنسية يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل، ويهدف تغطية 40% من السوق المحلي، وتصدير 60% من إنتاجه .

7-صناعة مواد البناء: وفي ميدان الإسمنت قامت شركة Orascom Construction Industries بإنشاء شركة في الجزائر تسمىAlgerien ciment compagnies ACC

-عقد شراكة بين شركة SNVI الجزائرية، وشركة BENZDAIMLER الألمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة.

- عقد شراكة بين SNVI الجزائرية وشركة RENAULT الفرنسية والخاصة بإنتاج الشاحنات الصناعية.

- عقد شراكة بين شركة CMT الجزائرية وشركة DEUTZ MOTOR الألمانية، والخاصة بإنتاج محركات الجرارات ومحركات مبردات الماء.

عقد شراكة بين ENIE الجزائرية وشركة VECTRON الكندية والخاصة بإنتاج أجهزة الإعلام الآلي

-عقد الشراكة بين ENIE الجزائرية وشركة LG et DAEWO لكوريا الجنوبية والخاصة بإنتاج أجهزة التلفزيون..

-عقد الشراكة بين شركة AMC الجزائرية وشركة (Sensus Metering Systems S.M.S)

الأمريكية العالمية المختصة في العداد المائي والذي انطلق في سنة 2005.

- أنشئت شركة مختلطة في 25 سبتمبر 1997 لأجهزة التلفزيون (20000 ألف جهاز سنويا) بين شركة Samsung الكورية، وشركة خاصة جزائرية.وفيما يخص

إعادة التوطن نحو الجزائر فهناك شركة رونو. حيث أنه في سنة 2004 جرت المفاوضات على تحويل إنتاج تجمع رونو من إسبانيا إلى الجزائر، (1) وفي سنة 2005 تم إعادة توطين مجموعة رونو من اسبانيا إلى الجزائر. 10- الصناعة الكيماوية: الشراكة بين

PB-AMOKO

الأمريكية والتي تعد أكبر شركة عالمية، و أول مستثمر أجنبي في الصناعة الكيماوية الجزائرية في سنة 1993.8**-صناعة الهيليوم:** وقعت الشركة الأمريكية – ايبرودكت- اتفاقا مع الشركة الجزائرية للمحروقات سوناطراك – لبناء مصنع لصناعة الهليوم في منطقة أرزيو بولاية وهران، هذا فضلا عن إنجاز مصنع آخر في ولاية الجزائر، ومن المتوقع أن تصبح الجزائر من أكبر المنتجين في العالم لمادة الهيليوم.[1]

المطلب الثالث: خصائص وسبل تطوير القطاع الصناعي الجزائري

الفرع الأول: خصائص القطاع الصناعي

أولا: ضعف الإنتاج الصناعي

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، و تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الإستخراجية وقطاع الخدمات و التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها و إنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة.

بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الإستهلاك السائد في السوق المحلية وهكذا اضطرت الصناعة المحلية – خاصية التحويلية – إلى أن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقائها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

ثانيا: الحماية و ضعف القدرة على المنافسة

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، و فقدت القدرة على التعامل نع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و خير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاعالعام الصناعي[2]، و انخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية و العالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن

[1]– مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 305-306.

[2]–سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2013، ص 142

الإنتاج و إجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، و المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية المنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

ثالثا: العلاقة مع السوق الخارجية.

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية و بخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية و التجهيزات و المساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تحديد و تطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها و شروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

رابعا: ارتفاع كلفة الإنتاج و عدم الاهتمام بالنوعية

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها من مثيلاتها في السوق العالمية و حتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، و هذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل و حتى المنافسة في سوقها الداخلية، و تعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

– عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

– اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام.

الإنتاجية الضعيفة للعمالة.

– الإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

خامسا: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق، ولا يقتصر دور التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية و اجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد و علاقاتهم الإنسانية و أسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته و تحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية، وبذلك فان تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا و المطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها الى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد و مكاسب عديدة و مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات و

التجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الاختراع و العلامات التجارية و النماذج الصناعية، و بذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تحربه أو حتى عملية الاستبدال و الصيانة للتكنولوجيات المستوردة. كما يتميز القطاع الصناعي الجزائري ب:

– تبعية كبير لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

– قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي : تتميز الصناعة الجزائرية بميمنة الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

– عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

– العملية الصناعية المتجزئة.[1]

أ– نقاط قوة القطاع الصناعي

– وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطنية بأشكال مختلفة.

–وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية المختلفة، ومختلف المهن.

– توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة، ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات.

– الموقع الجغرافي للجزائر المشجع أو المناسب لنشوء سوق إقليمية ونقل صناعي. – فرص كبيرة للإدراج في التقسيم الدولي للعمل.

– امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه.

– قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة .

ب– نقاط الضعف وقيود القطاع الصناعي

– تجهيزات إنتاج قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة، واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية.

– موقع جغرافي غير مناسب لبعض وحدات الإنتاج الصلب والميكانيك...).

– ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية. والمهارات الإدارية[1]

[1]– سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مرجع سبق ذكره، ص ص 143–144

– قيمة مضافة منخفضة (ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم).

– ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني، والتأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج

– التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.

– الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.

– محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة .

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

– ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية

– الحماية وضعف القدرة على المنافسة: إن نشوء الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة، بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وبالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها

– عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية.

فالخصائص التي تم ذكرها آنفا توضح لنا الوضعية الحرجة التي تعاني منها الصناعة الجزائرية والتي تستوجب ضرورة تنميتها وإنعاشها.[2]

[1]–السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 283.

[2]– السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 284.

الفرع الثاني: سبل تطوير القطاع الصناعي الجزائري

إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الإعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات. وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تندرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي والخاص في مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة، ترقية المنتوج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب، وتحسين مناخ الأعمال تطوير المؤسسة وتطهير محيطها.

أ- **تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:** وذلك من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

-منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات الاختراق السوق.

- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.

- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية يركز على:

- زيادة وتحسين المعروض من الأراضي.

- أقلمة السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة.

- الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة والتدريب والبحث للشروع في اعتماد التكنولوجيا والتعلم من عملية الابتكار الصناعي.

ب- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية ودولية، أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجردمصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية.فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل

اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لها[1].

وذلك عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية، وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة. فالحكومة يجب أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والإنتاج الصناعي ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية، ومحاولة استحداث أكثر الفنون الإنتاجية حداثة وملائمة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالشركات متعددة الجنسيات التي تكون لها عادة أسماء تجارية عالمية وتشترط مواصفات معينة، وتكون ذات قدرة عالية على اقتحام الأسواق العالمية كما أن تطوير القطاع الصناعي يتطلب تطوير البنية التحتية للقطاع، بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (ماء، كهرباء، وقود، محطات معالجة المياه...وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير لهذه الأخيرة وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة.

ج- التركيز على صناعات معينة للتصدير: لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، والتركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة، التي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة محليا، وفي هذا الصدد يمكن أن يكون التركيز على الصناعات التالية:

- **أول نوع من الصناعات المناسب للجزائر هو الصناعات التي تعتمد على الطاقة:** بكثافة فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، كأن يتم التركيز على الكيماويات المتخصصة والناعمة، إذ يساعد ذلك على إضفاء قيمة مضافة جديدة على المنتجات مما يساعد على زيادة التوظيف، وهنا تبرز صناعة البتروكيماويات كونها صناعة إستراتيجية على الأقل في المدى المتوسط، كون الجزائر تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه[2]الصناعة، فالمواد الأولية متوافرة فضلا عن توافر فائض نقدي ضخم .

- **الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة:** إن امتلاك الجزائر الاحتياطات غازية ضخمة يساعد على قيام العديد من الصناعات كصناعة توليد الكهرباء وتحليه المياه، فضلا عن استخداماته العديدة مثل: استخلاص المكثفات، فصل سوائل الغاز التي يسهل تخزينها وتصديرها مقارنة بالغازات الخفيفة، فصل الإيثين والاستفادة منه في صناعة البتروكيماويات، فضلا عن أن غاز الميثين يستفاد منه في صناعة الأسمدة وصناعة الحديد والصلب وصناعة الإسمنت فالغاز الطبيعي يؤثر بشكل مباشر وفعال في حجم الإنتاج الصناعي ومساهما في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوعه.

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 285

– **كذلك من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية هي:** الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات المعدنية، الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية. وتدعى بصناعات لإحلال الواردات لأنها تشتمل على إنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة .

– تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة: ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات، من خلال تشجيع الدولة للاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات[1].

د– تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية: تعبر القدرة التنافسية "عن قدرة الدولة ومؤسساتها الصناعية على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وتزويد المستهلك بالمنتجات والخدمات أكثر كفاءة من نفس المنتجات للمنافسين الآخرين في الأسواق الدولية تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة.

إن التحدي الذي يواجه الجزائر يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية. فيجب الاعتماد أساسا على تحسين مستوى جودة المنتجات ونوعيتها للقدرة على المنافسة. وإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والصناعية على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي من خلال تحسين البيئة الاقتصادية وتطوير وتأهيل مؤسسات القطاع العام، وتحسين العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة المؤسسة الصناعية، وضرورة التخلي على الأنماط السلوكية غير التنافسية مثل الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية في شكلها الخام، الأمر الذي يحول دون تطوير قدرتها على خلق مدخلات إنتاج جديدة ولابد للجزائر زيادة قدرتها التصديرية من خلال الحفاظ على الأسواق المحلية، ومحاولة فتح أسواق جديدة مع تنوع مصادرها الجغرافية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إجراء دراسات حول الطلب العالمي للمنتجات التصديرية وتطورها ودراسة العرض العالمي المتوقع والسياسات التخطيطية والتسويقية للمنتجين المنافسين، وامداد المستثمرين والمنتجين بالبيانات والمعلومات اللازمة، إضافة إلى رفع مستوى جودة المنتجات الصناعية.

كذلك تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج.

هـ– تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: تتفق معظم الحكومات على أن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي. لذا لابد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية. وفيما بعد تلك المرحلة، شهدت العقود القليلة الماضية تركيزا قويا على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات

[1] السعيد بريكة ,نور الهدى عمارة ,استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر , مرجع سبق ذكره , ص 287.

الصناعية.ومن الأهمية بمكان، إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص، بما في ذلك التدريب المهني لأن هذا هو السبيل الأكثر فعالية لربط المهارات اللازمة بسوق العمل

كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة.[1]

فيجب إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي. فيمكن أن نستفيد في هذا الشأن من التجربة الماليزية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على إقامة جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين وبين مؤسسات الإنتاج وهنا يبرز دور البحث العلمي، ولا بد من تطوير الذكاء البشري وهذا يعني أنه علينا مراجعة المنظومة التربوية والجامعية من أجل تكوين الأجيال القادمة دون تجاهل الإطارات التي تشتغل حاليا والتي تحتاج إلى إعادة رسكلة تدوم من سنة إلى سنتين حتى يكونوا جاهزين وفي مستوى عال. يضاف إلى ذلك ضرورة توفير نظم حوافز تضمن دفع العاملين والإدارات على بذل الجهد الحثيث من أجل رفع كفاءة المؤسسات التي يعملون بها، من خلال نظم فعالة للحوافز المادية والمعنوية التي ترتبط بالأداء، لتطوير المشروعات الصناعية ونموها بشكل مستمر[2].

و –التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات تقبلا لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي. وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة. ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع بدءا من مكننة العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين.

وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها.

حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا. وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

– مجال تسريع وتائر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا.

– توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة الأهداف واتجاهات الصناعة فيها.

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 287

[2] السعيد بريكة، المرجع نفسه، ص 288

– ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة، تحافظ على الموارد الطبيعية التي تحقق منافع الأجيال المستقبلية والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة: "ومثلت "التكنولوجيا الخضراء" نقلة مهمة في تطبيق السياسات العامة على الاستخدامات التكنولوجية بحيث يجعل منها مناصا لتحقيق التوظيف الأمثل للموارد وتحقيق كفاءة اكبر في العمل ودرجة عالية من تحسين الخدمة ، الى جانب تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأكثر جودة واستدامة ، ومن ثم ارتبطت التكنولوجيا الخضراء بالحوكمة وظهرت تطبيقاتها في مجالات مختلفة مثل المدن الذكية ،والتي تعد من إرهاصات الثورة التقنية في مجال البناء والتشييد"[1]

– ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية: ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموما، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة المطبقة لها، وفاعلية هذا التطبيق. بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما، وتطور الصناعة ونموها خصوصا:

– تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: إن الهدف من فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة هو حماية الصناعة المحلية أو تقويتها بغية زيادة قدرتها التنافسية في السوق الداخلية وكذا توفير حصيلة من الموارد المالية، فضلا عن ترشيد الواردات ففي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات، نقترح ما يلي:

– السماح للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريفة جمركية منخفضة، حيث يؤدي خفضها إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالي يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل، أو إعفائهم من الرسوم الجمركية على مستلزمات وخامات الإنتاج كما قامت به بعض الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية

–إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية.

– إخضاع السلع المصنعة وتنمية الصنع المستوردة إلى تعريفة جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية، ومن المنتظر أن تكتمل الإعفاءات الجمركية للسلع بعد قبول الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ودخول الاتفاقية حيز التطبيق للسياسة الضريبية أثار إيجابية على الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الصناعية بصفة خاصة محلية كانت أو أجنبية، فمن شأنها أن تشجع الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية

[1] https://accronline.comconsulte le 07/06/2022

المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا واعفاءات ضريبية. وإن كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة باعتبارها أنها تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين. إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز قيام أو تدفق للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة

ز-تطوير المحيط المالي: إن وجود سوق مالي يعمل جيدا هو أمر حاسم لتعزيز التنمية الصناعية من خلال توفير القروض التنافسية لرأس المال العامل وتأجير السلع الرأسمالية والقروض للحصول على الأصول الثابتة بما في ذلك مشاريع الاستثمار والتطوير العقاري فضلا عن الخدمات الاستشارية. وتشكل القدرة على الحصول على الائتمان بأسعار معقولة عقبة رئيسية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

وتعتبر المنظومة المالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية وفي هذا الصدد لابد من:

- إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية

- البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجباري والاختياري.

- إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات، وذلك وفقا لإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاهتمامات الأساسية للبنوك وخلق علاقة تكامل وتعاون بين القطاعين.

-تدعيم التنسيق بين البنوك والإدارات العمومية الأخرى المكلفة خاصة بعمليات التمويل والتجارة الخارجية مثل: الجمارك والضرائب وذلك لتسهيل العمليات من جهة، وتفادي عمليات الغش والتهريب وخاصة عمليات تحويل وتبييض الأموال من جهة أخرى.

إن لوظيفة تمويل الصادرات أهمية كبيرة في النشاط التصديري، حيث أن نقص التغطية المالية لإتمام العملية التصديرية، تعد من المشاكل التي تواجه المصدرين، خاصة وأن المصدر يبحث عن قرض مالي يغطي التزاماته التي أبرمها مع زبائنه، و لإنجاح العملية التمويلية يتطلب توفر ما يلي:

- منح الأولوية للقروض البنكية المتعلقة بالمصدرين، أو النشاطات الموجهة للتصدير.

1 السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 290.

– منح قروض بالعملة الوطنية و / أو بالعملة الصعبة لتمويل المشاريع الموجهة للتصدير.

يجب أن يوافق البنات على منح تسهيلات للخصم، وذلك لتشجيع منح القروض البنكية للمصدرين

– سعر الصرف يعتبر سعر الصرف ثمن عملة بالنسبة لعملة أخرى، ويعرف سعر الصرف الحقيقي" بكونه السعر الذي من شأنه أن يسمح للاقتصاد أن يكون في وضعيات توازن داخلي وخارجي في آن واحد. فهو يلعب دورا مزدوجا كأداة تعديل للاقتصاد الكلي وكأداة استقرار ممتص للأزمات في حالة صدمة خارجية" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

إن سلسلة التخفيضات القيمة الدينار التي قام بها البنك المركزي، لم تساهم في زيادة الصادرات غير النفطية، ويمكن إرجاع ذلك لعدم وجود إنتاج يتصف بالمقاييس الدولية قادر على التجاوب مع هذه التخفيضات.

حيث أن ارتفاع أسعار الواردات نتيجة سياسة تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، مما يضطرهم إلى استعمال المستلزمات المحلية وتكييف نشاطهم بما هو متوفر في الداخل، إلا أن ذلك يحدث في الأجل الطويل وهذا يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية مما يفسح المجال للمؤسسات الأجنبية لاحتواء أسواق هذه البلدان. ففي الجزائر عجزت سياسة التخفيض عن تحقيق أهدافها، ويفسر ذلك بالطبيعة الهيكلية للصادرات الجزائرية أكثر من 95% صادرات نفطية، كما أن تخفيض قيمة العملة لا يؤدي إلى زيادة الصادرات إذا لم تتح لها فرصة فتح أسواق جديدة، وكانت السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة، وانخفاض السعر لكي تستطيع المنافسة. وينبغي إصلاح هيكل الصادرات من خلال تنوعه سلعيا وجغرافيا وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي. ففي جميع البلدان التي نجحت في اللحاق بالركب،

ظهر استخدام تدابير مثل المراقبة عن كثب لسعر الصرف الحقيقي، والحفاظ عليه مقوما بأقل من قيمته لدعم القطاع القابل للتداول، المتمثل أساسا في قطاع الصناعة التحويلية التحكم في سعر الصرف الاسمي.[1]

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 292.

خلاصة الفصل الثاني

ومن خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل تبين لنا مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في كونه الحل الأمثل لمعالجة أغلب المشاكل الإقتصادية الراهنة، فكان لابد على الجزائر البحث عن السبل والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى جلب واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، ولكن يبقى مناخ الإستثمار في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب وهذا لعدة أسباب منها ارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات ضف إلى ذلك البيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني وهذا ماانعكس سلبا على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وجعل مساهمته في القطاع الصناعي خارج المحروقات ضئيلة جدا.

ورغم التغيرات العديدة والمجهودات الكثيفة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل تطوير القطاع الصناعي وكون القطاع الصناعي في الجزائر يتوفر على مقومات وقدرات كبيرة تمكنه من أن يؤدي دورا مهما في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى الوطني، إلا أن معالم القطاع الصناعي في الجزائر لم يتغير منذ الإستقلال، وما تم ملاحظته ضعف نسبة هذا القطاع في الإقتصاد الوطني حيث يتميز بضعف خلقه للقيمة المضافة وبضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبمحدودية مساهمته في تشغيل اليد العاملة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، وكبديل استراتيجي للقطاع الريعي القائم على قطاع المحروقات، كما يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر جزء لا يتجزأ من نظام اقتصادي دولي منفتح وفعال وهو أحد المحفزات الرئيسية لنمو وتطوير القطاع الصناعي، ومع ذلك لاتظهر فوائده تلقائيا ويتم توزيعه بشكل غير متساو على البلدان والمجتمعات المحلية، وتلعب السياسات الوطنية في إطار الإستثمار الدولي دورا رئيسيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من الدول النامية، لأن الدول المضيفة هي المسؤولة بشكل أساسي عن تهيئة الظروف العامة والشفافة والمواتية للإستثمار وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، وعلى التكنولوجيا بأقل التكاليف، في ظل عدم قدرة الدولة على تبني التكنولوجيا الحديثة في الصناعة التي تتطلب في العادة موارد مالية ضخمة، ورغم المجهودات المبذولة التي قامت بها الجزائر لتطوير هذا القطاع إلا أن واقع الصناعة اليوم لا يعطي انطباعا ايجابيا عن تحقق الأهداف المنتظرة، لذا وجب النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري وذلك بوضع الإستراتيجيات والخطط المناسبة لذلك، ورسم سياسة اقتصادية جديدة تكون بديلة لقطاع المحروقات والعمل على رفع الصادرات خارج المحروقات والإهتمام اكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر واعدة وبديلة عن المؤسسات الكبرى في الجزائر .

نتائج البحث

- إن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي خارج المحروقات يعتبر ضئيل جدا، بسبب ماواجهه من عراقيل كثيرة، وأهم هذه العراقيل مايلي:
  - عائق القطاع غير الرسمي والمنافسة غير المشروعة.
  - عائق العقار متمثلا في ارتفاع أسعار العقارات، وعدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد إنجازها، وطول المدة الزمنية المستغرقة في رد الهيئات المكلفة بمنح العقار على قرار استغلاله.
- توجه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي خارج المحروقات في الدول المتقدمة يؤدي إلى زيادة التصدير للمنتجات الصناعية والتقليل من الواردات وهذا مايؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي للبلد، ولكن في الجزائر نسبة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة حيث بلغت 4%من مجموع الصادرات، لهذا يستحسن توجيه الإستثمارات نحو القطاعات الصناعية خارج المحروقات.

- تحسين مناخ الإستثمار ووضع قانون استثمار جيد قادر على جذب الإستثمارات الأجنبية، وهذا من أجل خلق مؤسسات قوية بإمكانها غزو الأسواق الخارجية.
- نجاح الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي مرهون بالحوكمة الجيدة و مكافحة الفساد المالي والإداري والقضاء على البيروقراطية وتسهيل الإجراءات وتفعيل دور الحكومة الإلكترونية للقضاء على الوساطة ولزيادة سرعة إتمام المعاملات.
- إن التطور الصناعي يرتكز أساسا على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته والإتمام بتنمية رأس المال الأجنبي من خلال تأهيل وتدريب العمالة، وهذا ماأثبتته بعض تجارب الدول النامية على غرار التجربة الكورية والماليزية.

اختبار الفرضيات

- لا نتوقع نمو متواصل لقطاع الصناعة في الجزائر في السنوات القادمة، لأنه رغم الجهود المعتبرة التي قامت بها الدولة في دعم التنمية الصناعية إلا أن هناك ركود في القطاع الصناعي، حيث لازال القطاع الصناعي في الجزائر يتميز بتدني مستوى أداء المؤسسات الصناعية التحويلية إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاج والإنتاجيةحيث يمثل قطاع الصناعة حاليا حوالي 5% من الناتج المحلي الخام وهذا ما ينفي الفرضية الأولى.
- بذلت الجزائر جهودا كبيرة لاستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة المناخ المناسب وتقديم الضمانات ومنح الحوافز والإعفاءات، لأنه من خلال تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تبين أن هذه الجهود غير كافية مالم يتم توجيه تلك الإستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، بالشكل الذي يدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو وهذا ما يثبث صحة الفرضية الثانية.
- الإستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير ايجابي حاليا على تطوير القطاع الصناعي الجزائري، وهذا بناءا على النتائج السابقة والمعطيات المتوفرة، ولكن بزيادة الحوافز والمزايا للإستثمار الأجنبي المباشر وإصدار قوانين ومراسيم تشجع الإستثمار ودخول المستثمرين الأجانب يؤدي هذا إلى تطوير القاعدة الصناعية في الجزائر وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي وتوفير فرص حديثة للتشغيل وهذا مايثبث صحة الفرضية الثالثة .

التوصيات:

- وضع السياسات والآليات التي تنتهجها الدولة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- مراجعة السياسات الضريبية والرسوم التي تفرض على المشروعات الإستثمارية.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة من خلال زيادة الحوافز الضريبية للأنشطة ذات التكنولوجيا العالية التي تزيد من تنافسية الدولة للصناعة المحلية وتساعد في تطوير الصناعة الوطنية.
- تبسيط الإجراءات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال فيما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية من أجل جلب أكبر حجم ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين البنى التحتية وصيانتها باستمرار حتى يتطور القطاع الصناعي.
- الإهتمام برأس المال البشري بالتعليم والتكوين، ودعم البحث العلمي من خلال زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وربط الجامعات والمؤسسات التعليمية بمحيطها الإقتصادي، ودعم الأفكار الجديدة ورواد الأعمال الشباب.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

1-أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) دار الجامعة، الأسكندرية، مصر 2015

2-حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشروغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية- دراسة مقارنة (تركيا،كوريا الجنوبية،مصر)، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2015

3- خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية ميدانية حالة الجزائر دار الكتاب الجامعي ط1، الامارات، لبنان، 2016

4- عبد الرحمان شيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص، بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-25 مارس، بيروت،2009.

5-عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تعتيميه، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2005

6- عبد الرزاق حمد حسن الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، منشورات اكيلي الحقوقية، ط1، عمان 2014

7-عبد الكريم كاتي، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية، مكتبة حين العصرية، ط1، لبنان،2013

8-علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الواحد و الثلاثون، 2004

9-محمد عبد العزيز، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2005

10- رضا يونس بوعصيدة، الإنتاج الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، دار ألفا للوثائق، ط1، الجزائر، قسنطينة، 2021

✓ **الأطروحات والرسائل**

أ- أطروحات الدكتوراه

1- أبو بكر سمير قيوة، الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة طلب لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة مقارنة – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي، بالأغواط، 2018-2019.

2-أحمد بيرس، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي الجزائري، أطروحة لنيل مقدمة درجة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية قسم العلوم، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

3-بلال لوعيل، دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البيئية مع الاشارات لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

4- بوقليع نوال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1991 – 2016

5- بلقاسم دواح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا، إطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر 3، 2009 – 2010.

6- حسينة بوشايب، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل اعتماد الجزائر المعايير المحاسبية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2018.

7- مصطفى بودرامة، تأثير العولمة الصناعية على اقتصاديات دول العالم الثالث، دراسة حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008 – 2009.

8- الهادي براي، أثر الانفاق الحكومي على تنمية قطاع الصناعة في الجزائر، خلال الفترة (1990- 2016) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود، جامعة يحي فارس بالمدية 2019.

9- مريم خشي، تقييم، الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصر في الجزائري دراسة حالة اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد صومري،2015-2016.

ب- رسائل الماجستير

1- حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008 مذكرة ماجيستير غل العلوم الاقتصادية، جامعة قنسطينة 2011.

2- خالد اعميري، أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

3- سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حسب نموذج الجاذبية - مذكرة للحصول على شهادة ماجسيتير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015- 2016.
في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010- 2011.

4- كريمة قويدري: الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر القائد، تلمسان، 2010-2011.

✓ **المجلات والدوريات**

1- باية ساعو، القطاع الصناعي الجزائري، المشاكل و الحلول، معارف مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 22، جوان2017

2- بوداوية محمد، الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر 1980-2010، بين ضعف النتائج المحققة والطموحات الكبرى المرجوة، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07 أفريل 2017، المجلد الثاني، ص253-258

3- بسام عبد الله بسام، الحوكمة الرشيدة، المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 11، 2014.

4- أمينة هناء جابي و آخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالمواد الطبيعية، دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصادات الأعمال و التجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017.

5- حفيظة غزران، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، ماليزيا قوة اقتصادية ذات موارد محدودة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 05،2017.

6- حفيظة عزران، التنمية الاقتصادية، في كوريا الجنوبية، من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم و العمل، المجلد الخامس، العدد 4، (11)2016.

7- خالدية بلعجين، المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد 2 أوت 2019.

8- منصوري حاج موسى، بشرى عبد الغني التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي، تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصادية، إدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018.

9- محمد زغيش، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية – المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019.

10- ناصح سسليمان ، خيثر محمد ، دراسة قياسية لأثر الحوكمة على حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة (199-2016) باستخدام منهجية ARDL ، مجلة التنظيم و العمل ، المجاهد 9 ، العدد 2، (2021).

11- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

12- سلامة وفاء، ولهة وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13، 2013.

13- طالم علي، كافي فريدة، جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالإقتصاد الوطني تسليط الضوء على الفترة(2002-2016)، مجلة النتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

14- زهرة مصطفى، ولقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من(2010 إلى 2021)، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02، (2021).

15- عاشوريحنين، أوضايفية حدة، الفساد وأثره على مناخ الاستثمارفي الجزائر- مع الإشارة لحالة الاستثمارالأجنبي المباشر، مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد 9، العدد1، سنة 2021.

16- صالح مفتاح دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008.

17- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، "مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث مجلة علمية محكمة سداسية، تصدرها كلية العلوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان، 2008.

18 -ياسين عبد الله ، يامين، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية، مجلة بدر جامعة بشار،ISSN 2170-0769

ثانيا: مراجع الأنترنت

تقارير ممارسة أنشطة الأعمال2000 - 2020 http://archive.doing business.org

مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار https://www.dhaman.net

https://accronline.com

https://al-ain.com/article/new-investment-law-in-algeria

https://mo.ibrahim.foundation/iiag African Governance Report 2019 AR.pdf

https://unctadstat.unctad.org FDI And External Financial Resources/Algeria

https://www.and.dz الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

https://www.bank-of-algeria.dz التقارير السنوية لبنك الجزائر

http://www.transparency.org أبجديات مؤشر مدركات الفساد: كيف يتم حساب مؤشر مدركات الفساد